ما ردَّه أبو حيان أو توقَّف فيه لعدم السماع

من الاستعمالات النحوية والصَّرفية: دراسة تحليلية تقويمية

إعداد:

موسى بن ناصر الموسى

كلية التربية - جامعة المجمعة

• **ملخص البحث:**

يعنى هذا البحث بدراسة الاستعمالات النحوية والصرفية التي حكم أبو حيان بعدم فصاحتها، أو علَّق حكمه بورود السماع، بحيث تناول البحث هذه المواضع بالدراسة والتحليل، ومناقشة آراء العلماء حولها.

ولأنَّ أبا حيان ينطلق في غالب أحكامه من مخالفة تلك الاستعمالات لسنن العربية وكلام الفصحاء عني الباحث باستقراء المسموع من كلام العرب؛ للتحقق من عدم ورود تلك الاستعمالات في تراث العرب في عصور الاحتجاج، كما سعى الباحث إلى مناقشة آراء علماء النحو واللغة، سواءٌ في ذلك مَنْ يتفق مع أبي حيان أم مَنْ يخالفه في أحكامه، للوصول إلى تقويم تلك الاحكام التي أطلقها أبو حيان، ومعرفة إلى أي مدى كان محقّاً في تلحينه لتلك الاستعمالات.

وتوصَّل الباحث من خلال دراسته إلى أنَّ أبا حيان كان مصيباً في بعض تلك الأحكام، وغير مصيبٍ في أحكام أخرى، وجاءت بعض أحكامه قابلةً للأخذ والرد، ومتأرجحة بين القبول والرفض.

الكلمات المفتاحية: لحن - خطأ - سماع - مولَّد - فصيح - أبو حيان.

*****

المقدمة

اعتمد علم النحو العربي منذ نشأته على السماع، فهو الأساس الذي قام عليه هذا العلم، وهو الدليل الذي تبنى عليه الأدلة النحوية الأخرى، ومن هنا لا يمكن التحقق من إثبات فصاحة الألفاظ والتراكيب إلا بناء عليه.

ومن المعلوم أنَّ السماع الذي يأخذ به النحويون ويبنون وفقه قواعدهم ينتهي في منتصف القرن الثاني تقريباً، وكل ما ورد بعد ذلك فمردودٌ لا يحتجُّ به ولا يقاس عليه.

ومع انتهاء عصر الاحتجاج بدأت تتسلل إلى العربيَّة ألفاظ وتراكيب مولَّدة ليس لها أساس فصيحٌ، وهنا بدأت مهمة علماء النحو واللغة في تخليص العربية من تلك الشوائب.

ولأن المهمة كانت تتطلب اطلاعاً واسعاً على لغات العرب ولهجاتهم وأشعارهم ليمكن الحكم على تلك الاستعمالات بأنها خارجة عن سنن العربية أعرض كثيرٌ من علماء اللغة والنحو عن هذا الميدان، مكتفين بالحكم بالفصاحة لما يجدون له أساساً في كلام العرب، وأما الحكم باللحن على ما لا أساس له في لغتهم فلم يتصدَّ له إلا ثلة قليلةٌ من علماء العربية من واسعي الاطلاع على لغات العرب وأشعارهم، بحيث إذا كان ذلك المستعمل خارج حدود اطلاعه فإنه يحكم عليه بأنه استعمال مولَّد أو غير فصيح.

ومن هؤلاء العلماء برز أثير الدين أبو حيَّان الذي تصدَّى لكثير من الاستعمالات المولَّدة بثقافته اللغوية الواسعة، مصدراً أحكامه على كثير منها بأنها خارجة عن كلام العرب الموثوق بهم، فجاءت أحكامه في غالبها صائبةً، وجانبه الصواب في بعضها.

وظهر أثر أحكامه تلك في مؤلفات عددٍ من العلماء النحويين في عصره والعصور التالية، كالمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسيوطي وغيرهم، فتلقوا

كثيراً من أحكامه تلك بالرضا والقبول؛ ثقةً منهم في قدراته النحوية وسعة اطلاعه على تراث العرب الفصحاء.

ويحاول الباحث من خلال هذه الدراسة رَصْدَ الاستعمالات التي حكم أبو حيان بتلحينها، أو توقَّف في الجزم بفصاحتها، ويتناولها بالدراسة والتمحيص، في محاولة لتقويمها، وتمييز صوابها من خطئها.

والله ولي التوفيق.

أولاً: أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونِه يمسُّ جانباً مهماً يسهم في حفظ اللغة وتنقيتها من الاستعمالات غير الفصيحة، وتزداد أهميته بارتباطه بأبي حيان، العالم النحوي ذي الأثر الفاعل في الدرس النحوي، بفضل إمكاناته وثقافته الواسعة التي أهلته للتصدي لكثير من الاستعمالات المولَّدة غير الفصيحة التي تسربت إلى اللغة العربية في القرون التي تلت عصور الاحتجاج.

ثانياً: مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول الأحكام التي أطلقها أبو حيان بردٍّ بعض الاستعمالات أو توقَّف في التسليم بفصاحتها لعدم السماع؛ إذ يتطلَّب ذلك مزيداً من الدراسة والتمحيص، في محاولة لتقويمها، والتحقق من صحة أحكامه تلك، من خلال إعادة النظر مجدَّداً في تلك الاستعمالات، وعرضها على كلام العرب، وقواعد النحو، وآراء النحاة؛ للوصول إلى أحكام تؤكد ما ذهب إليه أبو حيان، أو تنفيه.

ثالثاً أهداف البحث:

١- الوقوف على الاستعمالات التي ردَّها أبو حيان، أو توقَّف في التسليم بفصاحتها.

٢- دراسة تلك الاستعمالات، وعرضها على كلام العرب وقواعد النحو.

٣- الاطلاع على آراء النحويين واللغويين وأحكامهم تجاه تلك الاستعمالات.

٤- الوصول إلى أحكام جديدة تؤكد ما ذهب إليه أبو حيان، أو تنفيه.

رابعاً: منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج التحليلي الاستقرائي، الذي يعنى باستقراء أحكام أبي حيان بردٍّ بعض الاستعمالات، وتحليل تلك الأحكام، ومن ثَمَّ تقويمها؛ بغية الوصول إلى نتائج تؤكد ما ذهب إليه أو تنفيه.

وقد قسم الباحث الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: أبو حيان ومنهجه في ردِّ الاستعمالات

المبحث الثاني: الاستعمالات التي حكم أبو حيان بردِّها أو توقَّف فيها لعدم السماع، وتشمل:

أولاً: الاستعمالات النحوية.

ثانياً: الاستعمالات الصرفيَّة.

خامساً: حدود البحث:

قصر الباحث دراسته على ما نصَّ أبو حيان نفسه على ردِّه أو توقَّف فيه لعدم السماع، فلا يدخل فيها ما نقل فيه ردَّ غيره من العلماء، ويستثنى من ذلك ما غلب على الظن أنَّه من ردِّه، ممَّا لم يوقف فيه على حكم سابق لغيره، حتى لو ذكره بصيغة توحي بأنه ليس له.

سادساً: الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسة تتناول ما ردَّه أبو حيان من الاستعمالات، وإنما وقف على ثلاث دراسات ذوات صلة بالموضوع وإن كانت لا تمس جوهره، وهي:

أولاً: رسالة دكتوراه بعنوان (منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب، مع تحقيق فصلٍ منه) تقدَّم بها الطالب مزيد إسماعيل نعيم إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة لنيل درجة الدكتوراه في العام ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

وقد خصَّص الباحث الفصل الثاني للشواهد النحوية، وتحدَّث فيه عن الشواهد القرآنية، مشيراً إلى أنَّ أبا حيان كان يدافع عن القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، ويرد على من يلحِّن قراءها، وأنه كان يتلمَّسُ للقراءات وجهاً من

العربية[1]، وعندما لا يجد للقراءة الشاذة وجهاً يصفها بأنها مشكلة، وربما يغفلها إذا وجدها تخالف المُجمَع عليه[2].

كما تطرَّق إلى الاستشهاد بشعر المولدين، وذكر أنَّ أبا حيان لا يحتج بشعرهم، ولا يعتَدُّ بقول من يأخذ به من النحويين، كالزمخشري[3].

ثانياً: رسالة دكتوراه بعنوان (الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط) تقدَّم بها الطالب عبد العزيز بن علي بن مطلك الدليمي إلى كلية الآداب بجامعة بغداد لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية في العام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

وفيها تناول الباحث في الفصل الثاني أدلة أبي حيان الصناعية، وتحدث عن موقفه من القراءات القرآنية، وأنَّه يجيز الاحتجاج بالقراءات القرآنية متواترها وشاذِّها، وأنَّه لا يُغَلِّطُ أصحاب القراءات الشاذة، بل يتطلَّب لها وجهاً في العربية[4].

كما تناول في الفصل نفسه موقف أبي حيان من شعر المولدين، وذكر أنَّه لا يستشهد بكلامهم، بل كان ينتقد الزمخشري في استشهاده بشعرهم[5].

ثالثاً: بحث بعنوان: (أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان الأندلسي، دراسة تطبيقية على تفسير البحر المحيط)، للدكتور عبد الصبور فخري، منشور بالمجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الثامن، بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٩م.

وقد بنى الباحث بحثه على عرض أبرز القواعد التي اعتمد عليها أبو حيان في نقده، معتمداً في ذلك على ضربِ الأمثلة من كلام أبي حيان في البحر

(١) انظر: منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب ٧٢، ٧٤.
(٢) المرجع السابق ٧٧، ٧٨.
(٣) المرجع السابق ٩٤.
(٤) انظر: الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ٨٦.
(٥) المرجع السابق ٩٨.

المحيط. ومن أهمِّ ما ذكر منها ممَّا له صلةٌ بهذا البحث:

١- جَعْلُ القرآن والقراءات المتواترة في أعلى مراتب الاحتجاج، وعدم التفريق بينها في الحجيَّة.

٢- تقرير القراءات الشاذة والاحتجاج بها في النحو ثقةً بفصاحة قارئها.

٣- جَعْلُ السماع مقدَّماً على القياس بشكل عام، وبخاصَّة إذا تعارضا.

٤- تَرْكُ الاستشهاد بالحديث الشريف.

٥- الاستشهاد بالشعر القديم، ورَفْضُ الاحتجاج بشعر المتأخرين.

٦- القياس على السماع الكثير.

٧- عدم الأخذ بالحكم المبني على السماع القليل.

المبحث الأول:

أبو حيان ومنهجه في ردِّ الاستعمالات

أولاً: أبو حيان[1]:

(أ): **اسمه ونشأته:** هو أثير الدين، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، النِّفْزِي، الغرناطي، الأندلسي، ولد في عام ٦٥٤هـ بغرناطة، وبها نشأ وترعرع، وتلقى العلوم المختلفة.

(ب): **رحلاته العلمية ووفاته:** تنقَّل أبو حيان في بلاد الأندلس في طلب العلم، ثم غادرها في عام ٦٧٩هـ إلى فاس، ثم إلى تونس، ومنها انتقل إلى بلاد المشرق، فتنقل بين مكة ومصر والشام، ثم استقر في مصر، وبقي بها مشتغلاً بالتدريس والتأليف، وتتلمذ على يديه أكابر رجال عصره، وانتفع بعلمه خلق كثير إلى أن توفي سنة ٧٥٤هـ.

(ج): **شيوخه:** تلقى العلم على يد عددٍ من علماء الأندلس وعلماء المشرق في مختلف العلوم، فمن شيوخه في التفسير أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسي (ت ٧٠٨هـ)، ومن شيوخه في القراءات أبو جعفر ابن الطباع (ت ٦٨٠هـ)، ومن شيوخه في الحديث أبو اليمن ابن عساكر الدمشقي (ت ٦٨٦هـ)، ومن شيوخه في النحو واللغة أبو جعفر المالقي النحوي (ت ٧٠٢هـ)، وعلي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وعلي بن محمد، أبو الحسن الأبَّذي (ت ٦٨٠هـ)، ومحمد بن إبراهيم، بهاء الدين ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ).

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٤٧١-١٤٧٤، والوافي بالوفيات ٥/ ١٧٥-١٨٦، وطبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٢٧٦-٣٠٧، وفوات الوفيات ٤/ ٧١-٧٩، والبلغة في تراجم أئمة اللغة ٢٥٠-٢٥٢، والدرر الكامنة ٥/ ٧٠-٧٦، ونفح الطيب ٢/ ٥٣٥-٥٨٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠-٢٨٥، وشذرات الذهب ٨/ ٢٥١-٢٥٤.

(د): **تلامذته**: أخذ العلم عن أبي حيان خلقٌ كثير، ومنهم علماء مبرِّزون في اللغة والنحو، من أشهرهم: الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، وأحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الشهير بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، وصلاح الدين، خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ه)، وعبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل القرشي (ت ٧٦٩هـ)، وأحمد بن محمد الفيومي الحموي (ت ٧٧٠هـ)، وتاج الدين، عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، ومحمد بن يوسف الحلبي الشهير بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) وعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ).

(هـ): **مؤلفاته**: ترك أبو حيان ثروة هائلة من المؤلفات في مختلف الفنون: ومن أبرز مؤلفاته المطبوعة:

- في القرآن وعلومه: البحر المحيط في التفسير، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب.
- في اللغة والنحو: ارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وتقريب المقرَّب، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وتذكرة النحاة.

ثانياً: منهجه في ردِّ الاستعمالات

ارتبط الردُّ عند أبي حيان ارتباطاً وثيقاً بالسماع، فهو المعيار الذي يعتمد عليه في أحكامه على الألفاظ والتراكيب، فما سُمِعَ عن العرب الموثوق بعربيَّتهم مقبولٌ عنده حتى لو خالف القياس، وما لم يُسْمَعْ عن العرب مردودٌ حتى لو وافق القياس، ولذلك وجدناه يقول عن حذف (لا) من (لا سِيَّما): «ولا [أي: ولا يجوز] حَذْفُ (لا) من (لا سِيَّما)، وقد أُولِعَ بذلك كثيرٌ من المصنفين أيضاً؛ لأنَّ حَذْفَ الحرف خارجٌ عن القياس، فلا ينبغي أن يقال بشيء منه إلا حيثُ سُمِعَ».

وقد أفصح أبو حيان عن منهجه هذا في مواضع كثيرة من كتبه، ومن أمثلة ذلك قوله وهو ينقل كلام بعض العلماء عن تعدية الفعل (استسقى) لمفعولين: «ويحتاج إثبات تعدِّيه إلى اثنين إلى شاهدٍ من كلام العرب، كأن يُسْمَعَ من كلامهم: (استسقى زيدٌ ربَّه الماء)، وقد ثبت تعدِّيه مرَّةً إلى المستسقى منه، ومرَّةً إلى المستسقى، فيحتاج تعدِّيه إليهما إلى ثَبْتٍ من لسان العرب».

ومنهج أبي حيان هذا ليس بدعاً أو شيئاً تفرَّد به دون غيره، بل هو الأساس الذي بني عليه هذا العلم، وهو منهج النحويين عامة في قبول أو رفض ما يطرأ من استعمالات، غير أنَّ التوسع في القياس أدَّى إلى توسيع رقعة القواعد النحوية ومن ثَمَّ تخفيف الاعتماد على المسموع عند كثير من النحويين، وأما أبو حيَّان ومن سار على نهجه فقد ظلَّ السماع حاضراً في معالجاتهم النحوية والصرفية، وفيصلاً في القبول والرفض لما يعرض لهم من ألفاظ وتراكيب.

وما من شك في أنَّ الحكم على لفظ أو تركيبٍ ما بالفصاحة بناء على أنَّه وجد في كلام العرب ما يؤيده أو يوافقه أمرٌ متيسِّر لكل عالم نحوي، واتخاذ القرار فيه لا يحتمل التردد ولا التحوُّط؛ لأنَّ الصورة فيه واضحة، والحكم مبنيٌّ على شيء معلوم، وأمَّا الحكم بالردِّ فمحفوفٌ بالمخاطر؛ لأنَّه يحتاج مع الإلمام والتمكُّن في العلم والقدرة على الاستنباط إلى اطلاع واسع واستقصاء لأقوال العرب وأشعارهم، ونتيجته مع هذا ظنِّية، لأن الإحاطة التامة غير ممكنة لأحد، ولذلك لا يتصدَّى له إلا الأئمة الكبار الواثقون بعلمهم وسعة اطلاعهم، ولا ريب أنَّ أبا حيان رأى نفسه واحداً من هؤلاء المؤهلين لإطلاق الأحكام، وقد صدق ظنُّه في نفسه، فمن يطالع كتبه واستقصاءه للمسائل النحوية واللغوية وحشده لآراء النحويين واستدلالاتهم واستنباطاته وتعقباته واستدراكاته عليهم يدرك إلى أي مدى بلغ من الاطلاع والتبحر في هذه الفنون، ممَّا يجعله مؤهلاً للاضطلاع بهذه المهمَّة.

وبالرغم من هذا لم تخل أحكامه من الشوائب؛ إذ صدرت منه أحكام بردِّ ما ثبت أنَّه مسموعٌ عن العرب، ويعود ذلك إلى حرصه على التحقق من ثبوت

السماع ليحكم على اللفظ أو التركيب بأنه فصيح، وإذا لم يتحقق من ذلك بنفسه فهو عنده لحن، فالاستعمال مدانٌ عنده حتى لو وافق القياس حتى تثبت براءته بنصٍّ مسموع، ولهذا فليس بمستغربٍ أن يحكم بردِّ استعمالٍ ما اعتماداً على أنَّه لم يقف عليه في المسموع، ثم يثبتُ بعد ذلك أنَّه قد سُمِعَ فيه ما لم يصل إلى أبي حيان.

وقد تباين موقف أبي حيان تجاه هذه الاستعمالات، فنراه في بعض مواقفه يجزم بوقوع اللحن وخروج الاستعمال عن كلام الفصحاء، وفي مواقف أخرى يبدو متحفِّظاً في القطع بردِّ الاستعمال، ومعلِّقاً أحكامه بورود السماع.

كما تنوعت طرقه في التعبير عن الردِّ، فأحياناً يصف ما هو بصدد الحكم عليه من لفظٍ أو تركيب بأنَّه لحن، وأحياناً يصفه بالخطأ، وأحياناً يصفه بعدم الفصاحة، وفي مواضع أخرى يعبِّر عن حكمه بالردِّ ضمناً من خلال وصف القائل بأنَّه من المولدين أو ممَّن لا يحتج بشعرهم.

المبحث الثاني:
ما ردَّه أو توقَّف فيه لعدم السماع

أولاً: الاستعمالات النحوية:

١- خروج (كافة) عن الحالية:

قال أبو حيان في سياق تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[١]: «و(كافة) مما لزم انتصابه على الحال، نحو (قاطبة)، فإخراجها عن النصب حالاً لحن»[٢].

وقال في موضع آخر: «أما (كافة) بمعنى (عامة) فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون إلا حالاً»[٣].

كما ردَّ على الزمخشري تأويله تقديم الحال على صاحبها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[٤] على أن (كافة) صفة لموصوف محذوف بأنَّ ابن برهان نقل أنَّ العرب لم تستعمل قط (كافة) إلا حالاً[٥]، مشبِّهاً صنيع الزمخشري هنا بصنيعه في خطبة كتابه المفصل[٦]، وذلك حين استعمل (كافة) في غير الحالية، وعبَّر بها عن ما لا يعقل[٧].

(١) البقرة ٢٠٨

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣١٨.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٥٤٩

(٤) سبأ ٢٨. وينظر الكشاف ٣/ ٢٦٠.

(٥) نص على ذلك ابن برهان في شرح اللمع ١/ ١٣٨

(٦) ٣١. يقول: «ولقد ندبني... لإنشاء كتاب في الإعراب، محيط بكافة الأبواب».

(٧) التذييل والتكميل ٩/ ٧٢. والاعتراض من قبل لابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٧. واعترض به أيضاً ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، وابن هشام في المغني ٦/ ١٤٦.

وممَّن ذهب إلى تخطئة خروج (كافة) عن الحالية ابن برهان، كما تقدم، والحريري[1]، وابن يعيش[2]، والصغاني[3]، وابن مالك[4]، والنووي[5]، والإسفراييني[6]، والرضي[7]، وابن هشام[8].

وذهب الشهاب الخفاجي في شرح درة الغواص إلى جواز خروج (كافة) عن الحالية، واستعمالها معرَّفة ومنكَّرة؛ قياساً على (جميع)، واصفاً القول بوجوب النصب على الحالية بأنه مما اشتهر عند النحويين وإنْ لم يَصْفُ من كَدَرٍ، كما وصف من خَطَّأ الزمخشريَّ في إضافتها بأنه هو المخطئ، وعلل حكمه بالجواز بأننا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة لحجرنا الواسع، ولعسر التكلم بالعربية على مَنْ بعدهم.

كما احتجَّ لرأيه بورود استعمال (كافة) في غير الحالية في كلام البلغاء، كما في كتاب عمر بن الخطاب ﷺ لآل بني كاكلة، الذي أورده السعد التفتازاني في شرح المقاصد[9]، حيث جاء فيه: «فقد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين...». وذكر أن علي بن أبي طالب ﷺ أقره عليه، وكتب لبني كاكلة كتاباً رسم به لهم بمثل ما رسم به عمر ﷺ. ونقل الشهاب قول التفتازاني: إن الكتاب لا يزال موجوداً في آل بني كاكلة حتى الآن، ثم علق قائلاً: «وهذا مع ما قبله موجود إلى الآن بديار العراق، فقد استعملها معرفة غير منصوبة لغير

(١) درة الغواص ٢٠٠
(٢) شرح المفصل ١/ ١٧
(٣) العباب الزاخر (حرف الفاء) ١/ ٥٤١.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧
(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/ ١٤٢
(٦) اللباب ٣٣١
(٧) شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٩٠
(٨) مغني اللبيب ٦/ ١٤٦
(٩) ٥/ ٢٦٨

العقلاء، وهو من الفصاحة بمكان، وقد سمعه مثل علي ولم ينكره وهو واحد الأحدين، فأي إنكار واستهجان؟!»[1].

وممَّا يؤيد ذلك أيضاً شيوع هذا الأسلوب في كتب علماء اللغة والنحو المعتد بهم في عصور متقدمة نسبياً، فقد استعمله ابن جني[2]، والمرزوقي[3] والسهيلي[4]، وابن عصفور[5]، وغيرهم، بل لقد شاع استعماله عند بعض من نصَّ على تخطئته، كالرضي[6] وأبي حيان[7]. كما استعملها الحريري مرة في درته، فابتدره الشهاب الخفاجي قائلاً: «وقال المصنف: (باتفاق كافة أهل الملل) استعمل فيه (كافة) على خلاف ما قدَّمه، فكأنه نسيه، أو الله أنطقه بالحق»[8].

ولا ريب أنَّ استعمال (كافة) في غير الحالية أقلُّ فصاحةً من استعمالها الشائع الذي ورد في محكم التنزيل وفي فصيح كلام العرب، غير أن الجزم بتخطئة هذا الأسلوب فيه نظر من وجهين:

أولهما: وروده في كلام واحد من فصحاء العرب، وهو عمر بن الخطاب ﷺ، وفي خطابٍ مختومٍ بختمه، وليس مما تناقلته الرواة، بالإضافة إلى عدم استنكاره من علي ﷺ.

وثانيهما: أن (كافة) ليست من ضمن الكلمات التي نصَّ أئمة النحو المتقدمين على تمحضها للحالية، كـ (قاطبة) و(طرّاً)[9].

(١) درة الغواص ٢٠٣

(٢) انظر: المحتسب ٢/ ٦٨، وسر الصناعة ١/ ١٢٨، ١٨١، والخصائص ١/ ١٨٨، ٢/ ١٥، ٣٨٨.

(٣) شرح ديوان الحماسة ١/ ٨٠٠

(٤) نتائج الفكر ٤٢.

(٥) شرح الجمل ١/ ٢١٢، ٢/ ٤٣٢، ٥٨٠.

(٦) شرح الشافية ٤/ ٥٤، ١٦٩، ٤٢٠.

(٧) التذييل والتكميل ١/ ٢٣٧، ٧/ ٣١، ١١/ ٨٣.

(٨) درة الغواص ٦٢٥.

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٥-٣٧٧، والمقتضب ٣/ ٢٣٨، والأصول ١/ ١٦٣.

٢- قطعُ (مثل) عن الإضافة:

قال أبو حيان: «ولفظة (مثل) لازمة الإضافة لفظاً، ولذلك لُحِّنَ بعضُ المولدين في قوله:

ومِثْلُكَ مَنْ يملِكُ النَّاسَ طُرّاً على أنَّه ليس في النَّاسِ مِثْلُ»[١]

وقال في موضع آخر: «وهي لازمة الإضافة لفظاً ومعنى، ولذلك لُحِّنَ بعضُ أدبائنا في قوله:

ومِثْلُكَ مَنْ يملِكُ النَّاسَ طُرّاً على أنَّه ليس في النَّاسِ مِثْلُ»[٢]

و(مثل) نصَّ الزمخشري[٣] وابن يعيش[٤] وابن مالك[٥] على أنها من الألفاظ الملازمة للإضافة، ولم يشر الزمخشري ولا ابن يعيش إلى حدود هذه الملازمة، وهل هي في التقدير فقط أم تشمل اللفظ أيضاً.

وأما ابن مالك فيرى أن الإضافة ليست لازمة لها لفظاً، بل قد تكون منويَّة، واستشهد لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لقد أوحي إليَّ أنكم تفتنون في القبور مثلَ أو قريباً من فتنة الدجال»[٦]. أي: مثل فتنة الدجال أو قريباً من فتنة الدجال، كما استشهد بقول الشاعر[٧]:

بمثْلِ أو أنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ
عَلَّقْتُ آمالي فعَمَّتِ النِّعَمْ

أي: بمثل وبْلِ الدِّيَم أو أنفع من وَبْلِ الدِّيَم.

(١) البحر المحيط ١/ ١٦٥. ولم أقف له على أثر عند غير أبي حيان.
(٢) التذييل والتكميل ١٢/ ٩٣.
(٣) في المفصل ١٢٣.
(٤) شرح المفصل ٢/ ١٢٩.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٦.
(٦) صحيح البخاري (كتاب الكسوف) برقم ١٠٥٣ ص ٢٥٧.
(٧) لم أقف على قائله. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٠، والارتشاف ٤/ ١٨٢١، والمساعد ٢/ ٣٥٢.

وعدَّها السيرافي[1] من الأسماء التي تغلب عليها الإضافة.

وسواء جعلناها مما يغلب عليها الإضافة كما يقول السيرافي، أم من اللازمة للإضافة في التقدير لا في اللفظ كما يقول ابن مالك فإن هذا لا يتسق مع كلام أبي حيان الذي حكم بلزوم الإضافة لها لفظاً ومعنى، وحكم على البيت باللحن، واعترض ابنَ مالك بعد أن نقل كلامه الذي عدَّ فيه (مثل) ضمن الأسماء التي تلزمها الإضافة معنى بقوله: «فذكر (مِثْلاً) في هذه الأسماء وهي لازمة الإضافة لفظاً ومعنى»[2].

ويبدو موقف أبي حيان غريباً في هذه المسألة، وذلك للأسباب التالية:

الأول: أنه انفرد بالحكم بتخطئة استعمال (مثل) مقطوعة عن الإضافة؛ إذ لم أقف على هذا الرأي عند أحدٍ غيره.

الثاني: أنه نقل قبل ذلك بسطور[3] كلام ابن مالك السابق واستشهاده بالحديث الشريف وبيت الشعر اللذين حذف فيهما مضاف (مثل) لفظاً، كما اعتلَّ بالتعليل الذي ذكره ابن مالك للتعبير بـ (عامل) لا بـ (مضاف)؛ ليدخل فيه ما المعطوف فيه غير مضاف، كما هو الحال في الشاهدين؛ دون أن يعلِّق عليهما أو يشير إلى شذوذهما، أو يعترض ابن مالك، كعادته، مع أن الشاهدين يخالفان مخالفة صريحة رأيه في الحكم بوجوب إضافة (مثل) لفظاً ومعنى الذي صرح به بعد ذلك بسطور.

الثالث: أنَّه نقل بعد ذلك شاهداً فصيحاً صريحاً قطعت فيه (مثل) عن الإضافة، وهو بيت زهير بن أبي سلمى[4].

بِعَزْمَةٍ مأمورٍ مُطِيعٍ وآمِرٍ مطاعٍ فلا يُلْفى لِحَزْمِهِمُ مِثْلُ

(١) شرح كتاب سيبويه ٦/ ٤٧.
(٢) التذييل والتكميل ١٢/ ٩٣.
(٣) المرجع السابق ١٢/ ٨٦. وينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٢١.
(٤) ديوانه ٢٩٨.

وحَكَمَ بأنه شاذ لا يسوغ لمولَّدٍ استعمالُه، مع أن هذا الاستعمال ليس مقصوراً على بيت زهير فحسب، بل هو ذائع في كلام الفصحاء شعراً ونثراً.

فمما ورد منه في الشعر قولُ امرئ القيس[1]:

إنِّي لعَمْرو ما انْتَمَيْتُ فَلَمْ أعْدِلْ إلى شَبَهٍ ولا مِثْلِ

وقولُ المُسَيَّب بن عَلَس[2]:

ولَقَدْ بَلَوْتُ الفاعِلِينَ وفِعْلَهُمْ فَلِذِي الرُّقَيْبَةِ ما لَهُ مِثْلُ

وقول بُكَيْر بن الأخنس[3]:

خُذُوني بِه إن لم يَسُدْ سَرَواتِهم ويَبْرَعَ حتى لا يكونَ لهُ مِثْلُ[4]

وقول أبي السمحاء[5]:

وما ظَلَمَتْ سَهْمُ بنُ عَوْفٍ حَليفَها ولكِنْ حَذَوْا نَعْلاً فَخُطَّ لهُ مِثْلُ[6]

كما أنه وارد فيما حكاه اللغويون من كلام العرب، من ذلك ما نقله الأزهري عن ابن الأعرابي: «يقال: فلانٌ إحدى الأحَد كما يقال: واحدٌ لا مِثْلَ له»[7]، ومنه ما نقله أيضاً عن أبي زيد: «ويقال: ليس لفلانٍ لَبِيسٌ، أي: ليس له مِثْلٌ»[8].

(١) ديوانه ٣٩.

(٢) عزي إليه في الشعر والشعراء ١/ ٧٤، والجمهرة ٤٣٤، ورواية الجمهرة لا شاهد فيها، وكذلك هي في ديوانه ١١٦.

(٣) الكوفي، من رجال الحديث، روى عن ابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٤٠١، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٨٩.

(٤) من الطويل، وقاله في المهلب بن أبي صفرة وقد رآه في المهد. انظر: البيان والتبيين ١/ ٢٣٤، وعيون الأخبار ١/ ٢٣٠. والبيت بلا نسبة في شرح مقامات الحريري ٣/ ٢٨٦.

(٥) العجاري العبسي. انظر: معجم الشعراء للمرزباني ٥٠٧.

(٦) الوحشيات (الحماسة الصغرى) ٩٧.

(٧) تهذيب اللغة ٥/ ١٢٦.

(٨) المصدر السابق ١٢/ ٣٠٨.

ويضاف إلى ما سبق كثرة استعمال هذا الأسلوب في كتب أئمة النحو المتقدمين، كسيبويه[1]، والأخفش[2]، وغيرهم.

ومما ينبغي التنبيه إليه إلى أنَّ أبا حيان قد أطلق القول بمنع قَطْع (مثل) عن الإضافة لفظاً ومعنى، دون تفريقٍ بين (مثل) نقيضة (غير) التي لا يستقيم الكلام دون تقدير مضاف لها، كما في حديث (بمثل أو قريباً) والبيت (بمثل أو أنفع)، وبين (مثل) المرادفة لـ (مثيل) و(شبيه) و(نظير)، كما في بيت زهير (الذي حكم أبو حيان بشذوذه) وأغلب الشواهد السابقة، وهذه الأخيرة لا شك في جواز مجيئها مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى، وقد وردت أيضاً مقطوعة مثناة، كما في قول الشاعر[3]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشَّرَّ بالشَّرِ عند الله مِثْلانِ

وأما النوع الأول فالذي يظهر أنه يجوز فيه قطع (مثل) عن الإضافة لفظاً لا تقديراً إن دلَّ دليل على ذلك، كما قرر ذلك ابن مالك، نحو: (بمثل أو قريباً) و(بمثل أو أنفع)، ولا يجوز فيما عدا ذلك.

والبيت المولد الذي نصَّ أبو حيان على تلحينه يستقيم على هذا النوع، والتقدير: (ليس في الناس مثلك، وذلك لدلالة (مثلك) السابقة، ولا يستقيم على معنى (شبيه) أو (مثيل)؛ لافتقاده إلى ضمير يعود على ما قبله.

(١) الكتاب ١/ ٣٦٣، ٤٠٨، ٤٢٧.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٩٧، ٣٢٩، ٢/ ٤٥٧.

(٣) من البسيط، عزي لحسان بن ثابت ﷺ في الكتاب ٣/ ٦٥، وهو في ملحقات ديوانه ١/ ٥١٦. وعزي لعبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد ٢٠٧، والمقتضب ٢/ ٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩. وعزي إلى كعب ين مالك في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩، وهو في ديوانه ٢٨٨. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٦، والأصول ٣/ ٤٦٢.

٣- وقوع المصدر المؤول من (أنَّ) وما دخلت عليه موقع مفعولي (أعطى):

قال أبو حيان: «وقول أبي محمد: (تعطي أن الله أغنى الإنسان) خطأٌ في التركيب؛ لأنَّ (أعطى) لا تنوب (أنَّ) ومعمولاتُها منابَ مفعوليها، بخلاف (ظن)، فإنها تنوب مناب مفعوليها، ولذلك سرٌّ ذُكِرَ في علم العربية»[١].

وكلام أبي حيان السابقٌ اعتراضٌ لقول ابن عطية عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٢]: «وهذه الآية تعطي أن الله تعالى أغنى الإنسان بنعمه هذه عن كل مخلوق، فمن أخْوَجَ نفسَه إلى بَشَرٍ مثلِه بسبب الحرص والأمل والرغبة في زخرف الدنيا فقد أخذ بطرق مَنْ جعل لله ندا»[٣].

وقد نصَّ النحويون[٤] على جواز وقوع المصدر المؤول من (أنَّ) وما دخلت عليه موقع مفعولي (ظن) وأخواتها من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وأما بقية الأفعال التي تنصب مفعولين، كأفعال التحويل، وكذلك (أعطى) (كسا) ونحوهما مما ينصب مفعولين ليس أصلهما الخبر فلا يجوز أن تحِلَّ (أنَّ) وما دخلت عليه محلَّ مفعولاتها.

ونصَّ الرضي الأستراباذي على عدم جواز دخول (أنَّ) وما دخلت عليه على الفعل (أعطى)؛ إذ يقول في سياق حديثه عن أفعال القلوب: «ومن خواصِّها أيضاً جوازُ دخول (أنَّ) المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين، نحو: (علمت أنَّ زيداً قائمٌ)، ولا يجوز: (أعطيت أنَّ زيداً درهمٌ)»[٥].

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٦٣. وسيأتي ذكر السر قريباً.

(٢) البقرة ٢٢.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ١٠٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٢٥، والمقتضب ١/ ٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه٢/ ٧١، والأصول ١/ ٢٦٨، والمسائل البصريات ١/ ٦٧٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٩، والمفصل ٣٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٠١١.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠١١.

وذكر النحويون في تعليل اختصاص أفعال اليقين والرجحان دون غيرها بدخول (أنَّ) عليها علتين:

١- أنَّ معنى (أنَّ) التأكيد والتحقيق، فيجب أن يكون الفعل الذي تدخل عليه مما يناسب هذا المعنى، كأفعال العلم واليقين، وكذلك ما في حكمها من أفعال الظن؛ لأن الظانَّ قد ثَبَتَ في ظنِّه ما ظنَّه واعتقده، وعنده أنَّه حقٌّ كما يعتقد العالم فيما علمه أنَّه حق[١].

٢- اشتمال هذه الأفعال على محكوم ومحكوم عليه، وهذا يتناسب مع (أنَّ) وما دخلت عليه التي وضعت لهذا المعنى[٢].

وقد شاع هذا الاستعمال في كتب المتأخرين في القرن السادس وما بعده، وبخاصة عند المغاربة، كابن عطية[٣]، وابن العربي[٤]، وابن الباذش[٥]، والقرطبي[٦]، وابن عصفور[٧] والشاطبي[٨]، كما ظهر بشكل أقل في مؤلفات غيرهم، كابن الخشاب[٩]، والرضي[١٠]، والدماميني[١١]. ويستعمله هؤلاء في مقابل (يفيد أنَّ) أو (يدل على أنَّ).

وربما يعود شيوعه لدى المغاربة بشكل خاص إلى شيوع استعمال هذا التركيب في لغة من لغاتهم، ثم انتقل إلى العربية، كما حصل في العصر

(١) انظر: شرح السيرافي ١١/ ١١٠-١١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٧. وأصله في الكتاب ٣/ ١٦٦.
(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢٧-٨٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٠١١.
(٣) تكرر في تفسيره أكثر من ثلاثين مرة. انظر مثلاً: ١/ ١٦٥، ١٧٠، ٢٩٩. كما فشا في كتب بعض المفسرين المتأثرين به.
(٤) أحكام القرآن ٢/ ١٠٢، ٤/ ١٦٤.
(٥) الإقناع ٢٥٥.
(٦) انظر مثلاً: تفسيره ٣/ ٩٣، ١٢٧، ١٢/ ٩٣، ١٦٠.
(٧) شرح الجمل ١/ ٩٥، ٣٣٢، ٤٥٥.
(٨) انظر مثلاً: المقاصد الشافية ١/ ١١٥، ١١٦، ٢٥٥، ٣٢١.
(٩) المرتجل ٣٠٠.
(١٠) شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٣٥٣.
(١١) تعليق الفرائد ٢/ ٢٧٨، ٣٥٩.

الحديث من ترجمة بعض التراكيب والأساليب من الإنجليزية والفرنسية وغيرها إلى العربية[1].

وبالرغم من ذلك يبدو الاستعمال في السياق الذي ورد فيه عند ابن عطية مختلفاً عنه في المثال الذي نصَّ الرضي على منعه؛ إذ يمكن توجيه قوله: «تعطي أنَّ الله تعالى أغنى الإنسان» على أنْ يكون الكلام على حذفِ مضافٍ، والتقدير: (تعطي معنى أنَّ الله أغنى الإنسان)، وهذا التوجيه غير صالح في المثال الذي ذكره الرضي.

وعلى هذا لا يبدو أبو حيان محقّاً في جزمه بتخطئة ابن عطية.

٤- رفع وجرُّ مميِّز (كذا):

قال أبو حيان: «وأما تجويزهم بعد (كذا) الرفعَ فخطأٌ، والخفضُ في التمييز لحنٌ»[2].

وقال: «وكذلك لو لحن فخفض (الدرهم) أو رفعه؛ لأن اللحن لا يبطل الإقرار»[3].

ويحسن قبل مناقشة تلحين أبي حيان أن نعرض أصل هذه المسألة، فنقول:

تأتي (كذا) الكنائية مفردة، نحو: (له عندي كذا درهماً)، ومكررة بلا عطف، نحو: (له عندي كذا كذا درهماً)، ومكررة بعطف، نحو: (له عندي كذا وكذا درهماً)، والاستعمال الأخير هو الأكثر والأشهر فيها[4].

واختلف النحويون في مميِّز (كذا)، فذهب جمهور النحويين[5] إلى أنه لا يكون إلا منصوباً، وأضاف بعضهم شَرْطَ الإفراد أيضاً[6].

---

(١) انظر: دراسات في اللغة ٢٤٢.

(٢) الارتشاف ٢/ ٧٩٧.

(٣) التذييل والتكميل ١٠/ ٦٧.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢، وشرح التسهيل ٢/ ٤٢٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٣٩٦، ومغني اللبيب ٣/ ٥٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٧١، والأصول ١/ ٣٢٠، والإيضاح العضدي ١/ ٢٤٢، وتفسير أدب الكاتب للزجاجي ١١٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٦، ومغني اللبيب ٣/ ٥٧.

(٦) منهم أبو حيان، والمرادي في توضيح المقاصد٣/ ١٣٤٣.

وعزي إلى الكوفيين[1] والأخفش[2]، واختاره ابن معطٍ[3] جوازُ جرِّ المميز ونصبه، وجمعِه وإفرادِه، وذلك لأنهم جعلوا أحكامه في الكناية بـ (كذا) معها كأحكام الأعداد مع مميزاتها، فجعلوا المميز جمعاً مجروراً و(كذا) مفردةً إذا كانت الكناية عن الثلاثة إلى العشرة، فقالوا: (له عندي كذا أثوابٍ)، كما يقال: (ثلاثة أثوابٍ)، وجعلوا المميز مفرداً منصوباً و(كذا) مركبة إذا كانت الكناية عن الأعداد المركبة، فقالوا: (له عندي كذا كذا ثوباً)، كما يقال: (خمسةَ عشرَ ثوباً)، وجعلوا المميز مفرداً منصوباً و(كذا) مفردة إذا كانت الكناية عن العقود، فقالوا: (له عندي كذا ثوباً)، كما يقال: (عشرون ثوباً)، وجعلوا المميز مفرداً منصوباً و(كذا) معطوفة على مثلها إذا كانت الكناية عن الأعداد المعطوفة، فقالوا: (له عندي كذا وكذا ثوباً)، كما يقال: (خمسة وعشرون ثوباً)، وجعلوا المميز مفرداً مجروراً، و(كذا) مفردة إذا كانت الكناية عن المائة والألف، فقالوا: (له عندي كذا ثوبٍ)، كما يقال: (مائة ثوبٍ)[4].

وذكر أبو حيان[5] أنَّ الكوفيين يجيزون رفع المميز أيضاً، لكنه لم يوضح توجيههم الإعرابي له.

ووافق المبرد[6] الكوفيين في صورتين من الصور السابقة، وهما تكرار (كذا) دون عطف مع الأعداد المركبة، وتكرارها معطوفة مع الأعداد المعطوفة، وعلى هذا فالمميز في هاتين الحالتين مفرد منصوب.

(١) ممن عزاه لهم ابن عصفور وابن هشام وأبو حيان.
(٢) عزاه إليه أبو حيان نقلاً عن ابن العلج.
(٣) الفصول الخمسون ٢٤٤.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٢، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٣٩٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٦٣، ومغني اللبيب ٣/ ٥٧-٥٨.
(٥) في التذييل والتكميل ١٠/ ٦٣ نقلاً عن ضياء الدين ابن العلج.
(٦) الكامل ٣/ ١٢٥٢.

كما وافقهم ابن عصفور[1] في جميع الصور باستثناء الصورتين اللتين مميزهما مجرور، وهما صورة الكناية عن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، وصورة الكناية عن المائة والألف، هذا مع أنه يتفق معهم في جمع المميز فيهما وجرِّه، ونقطة خلافه لهم في الإضافة التي يراها ممتنعة مع اسم الإشارة، ولذا فهو يرى الجر بـ(من)، فيقال على رأيه: (له عندي كذا من أثوابٍ)، و(كذا من ثوبٍ).

ولم يرتض أبو حيان هذه التنظيرات المعتمدة على القياس على مميز الأعداد؛ واصفاً إياها بأنها ليست من لغة العرب في شيء، ومؤكداً أنَّ كلَّ تركيبٍ ليس له أصلٌ في كلام العرب فليس معدوداً من كلامهم، ومعضِّداً رأيه بكلام بعض أئمة اللغة والنحو ممن يشاركه الرأي، كالزجاجي[2]، وابن خروف وابن مالك[3].

كما قصر القياس على صورة (كذا وكذا) بالتكرار والعطف، وأبطل مجيئها مفردة أو مكررة من غير عطف؛ مقدِّراً العاطف فيما جاء مكررا من غير عطف، ومقدراً المعطوف فيما جاء مفرداً؛ معللاً ذلك بقوله: «كلُّ ذلك حِفْظٌ لما استقرَّ في كلامهم من أنَّ (كذا) لا تستعمل في العدد إلا معطوفة»[4].

ثم خلص إلى النصِّ على أنَّ جر المميز أو رفعه يُعَدُّ لحناً خارجاً عن كلام العرب[5].

وقد سبقه الرضيُّ إلى الحكم بتلحين جرَّ المميز، واصفاً إيَّاه بأنه خروجٌ عن لغة العرب؛ لأنه لم يرد في كلامهم مجروراً.

والذي يبدو أنَّ تخطئة الرضي وأبي حيان ومن وافقهما لتركيبٍ نُسِبَ تجويزه إلى الأخفش والكوفيين وأجازه ابن معطٍ وابن عصفور فيه نظر.

(١) شرح الجمل ٢/ ٥٢.
(٢) تفسير أدب الكاتب ١١٧.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٤.
(٤) التذييل والتكميل ١٠/ ٦٧.
(٥) المرجع السابق ١٠/ ٦٧.

٥- إيلاء (لو) الجملة الاسمية:

قال أبو حيان: «فأمَّا قول أبي الطيب[١]:

فلـو قَلَـمٌ أُلقِيـتُ في شَـقِّ رأسِـهِ مِنَ السُّـقْمِ ما غَيَّرتُ مِنْ خطِّ كاتِبِ

فلحـنٌ؛ لأنـه لا يمكـن أن يُقـدَّر: لـو أُلقِـيَ قلـمٌ، وصـار نظـير: (إنْ زيـدٌ ضُرِبْـتُ بسـببه كان كـذا)، وهـذا لحـنٌ لا يمكـن حَمْلُـهُ عـلى تقديـر فعـل»[٢].

وقـال في موضـع آخـر: «وزعـم ابـن مالـك أنـه يجـيء بعـد (لـو) جملـة اسـميَّةٌ مـن مبتـدأ وخـبر، وهـو نحـو قولـه... وهـو مذهـب الكوفيـين، وتـأوَّلَ ذلـك غيرهـم مـن النحـاة، ولم يجيـزوا: (لـو زيـدٌ قائـم). وقـول أبي الطيـب:

فلـو قَلَـمٌ أُلقِيـتُ في شَـقِّ رأسِـهِ .....

لحنٌ»[٣].

ولا بـد قبـل مناقشـة تلحـين أبي حيـان مـن الإشـارة إلى أحـكام إيـلاء (لـو)، وخـلاف النحويـين في ذلـك، ولهـم فيهـا أقـوال:

الأول وهـو قـول جمهـور النحويـين[٤]: أنَّـه لا يليهـا إلا الفعـلُ ظاهـراً، فـإنْ وَلِيَهـا في الظاهـر اسـمٌ فإنـما يقـع عـلى إضـمار فعـلٍ رافـعٍ أو ناصـبٍ لـه.

الثـاني: أنـه لا يليهـا إلا الفعـل ظاهـراً، ولا يليهـا مضمـراً إلا للـضرورة، وبـه قـال ابـن عصفـور[٥] وأبو حيـان[٦].

(١) ديوانه بشرح البرقوقي ١/ ٢٧٦.
(٢) التذييل والتكميل ١٦/ ١٩٩.
(٣) الارتشاف ٤/ ١٩٠٠.
(٤) نصَّ على ذلك المبرد في المقتضب ٣/ ٧٧، والكامل ١/ ٣٦٣. وهو قول الزجاجي في اللامات ١٢٧، والفارسي في الشعر ٢/ ٥٤٣، وابن جني في الخصائص ٢/ ٣٨٠، وابن برهان في شرح اللمع ١/ ٧٩، وابن هشام في مغني اللبيب ٣/ ٤١٦، والمرادي في الجنى الداني ٢٧٩. وهو الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ٣/ ١٢١.
(٥) شرح الجمل ٢/ ٤٤٠.
(٦) الارتشاف ٤/ ١٨٩٩.

الثالث: أنه يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً، كما تليها الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر على قلة، وهذا رأي ابن مالك في التسهيل، كما تدل على ذلك عبارته؛ إذ يقول: «وإنْ وَلِيَها اسمٌ فهو معمولُ فعلٍ مضمرٍ مفسَّرٍ بظاهرٍ بعد الاسم، وربما وَلِيَها اسمان مرفوعان»[1].

وكان قد مال إلى هذا الرأي في شرح الكافية الشافية[2] وإن لم يصرح بالتجويز، وجعل له وجهاً من النظر، وهو أن (لو) لمَّا لم تصحب غالباً إلا فعلاً ماضياً لازم البناء لم تكن عاملة، فلهذا لم يُسْلَكْ بها سبيل (إنْ) في الاختصاص بالفعل أبداً، فنُبِّه على ذلك بمباشرتها (أنَّ) كثيراً، وبمباشرة غيرها قليلاً.

ويشير بقوله: «بمباشرتها (أنَّ)» إلى قول سيبويه: «وتقول: (لو أنه ذاهبٌ لكان خيراً له)، فـ(أنَّ) مبنيَّة على (لو) كما كانت مبنيَّةً على (لولا) كأنَّك قلتَ: (لو ذاك)، ثم جعلت (أنَّ) وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيلٌ وإن كانوا لا يبنون على (لو) غير (أنَّ)»[3].

ومن الواضح أنَّ ابن مالك قد اتكأ في تجويزه إيلاء (لو) الجملة الاسمية على عبارة سيبويه هذه التي أشار فيها إلى قياسها على (لولا) في إيلائها المصدر المؤول (أنَّ) وما دخلت عليه، وهذا يعني أنه يرى أنَّ المصدر واقع موقع الابتداء، كما هو الحال مع (لولا).

وأما الجمهور[4] فيرون (لو) باقيةً على أصلها في الاختصاص بالفعل، والمصدرُ المؤوَّلُ مرفوعٌ على الفاعلية بفعل محذوفٍ تقديره (ثبت) أو نحوه.

(١) التسهيل ٢٤٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٥-١٣٣٦.

(٣) الكتاب ٣/ ١٢١.

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٧٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٧٠، والأصول ١/ ٢٦٩، والتعليقة ٢/ ٢٣٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٩، والمفصل ٥٢.

و(إنْ) في وجوب إيلائها الفعل ظاهراً أو مقدَّراً مثلُ (لو) في ذلك عند جمهور النحويين[1]، وذهب الكوفيون[2] إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (إنْ) مرفوعٌ بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه.

وبناء على ما يراه أبو حيان من أنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً في سعة الكلام أو مضمراً للضرورة حَكَمَ على بيت المتنبي بأنه لحنٌ؛ لأنَّه ليس بعد (لولا) فعلٌ ظاهر، كما لا يمكن -حسب ما يراه أبو حيان- أن يقدَّر له فعلٌ؛ لأن الفعل المقدَّر سيكون (أُلقِيَ)، وهذا على خلاف المعنى المراد، لأن المفترض إلقاؤه في شَقِّ القلم هو الشاعر، لا القلم.

والأمر نفسه في امتناع التقدير عنده مثل (إن زيدٌ ضُرِبْتُ بسببه كان كذا)؛ إذ لا يمكن هنا إسناد الضرب إلى زيدٍ كما لا يمكن هناك إسناد الإلقاء إلى القلم، ولهذا حكم بتلحين هذا التركيب كما فعل في بيت المتنبي.

ولا يبدو أبو حيان موفَّقاً في هذا الحكم، وقد كان عنده مندوحة عن الجزم بوقوع اللحن، فالبيت يمكن تخريجه على رأي ابن مالك الذي يجيز أن يلي (لو) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، دون الحاجة إلى تقدير، أو يمكن تخريجه بما استحسنه ابن خروف[3] في تخريج قول الشاعر[4]:

لوْ بِغَيْرِ الماء حَلْقِي شَرِقٌ ... كنتُ كالغصَّانِ بالماء اعتِصاري

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣١٢-٣١٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٤، والمقتضب ٢/ ٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٣١، والأصول ٢/ ٢٣٢، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٩، والمفصل ٥١، والتسهيل ٢٣٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٣، والإنصاف ٢/ ٦١٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢١٤.

(٤) عدي بن زيد في ديوانه ٩٣، والبيان والتبيين ٢/ ٣٥٩، والشعر والشعراء ١/ ٢٢٩، والجمهرة ٢/ ٧٣١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١١٤، ١٢٨. وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ١٢١.

وقولِهم: «لو ذات سوارٍ لطمتني»[1]، وذلك بإضمار (كان) الشأنية بعد (لو)، والجملة بعده خبر لـ (كان).

كما يمكن تخريج البيت بما أجازه ابن الحاجب[2] فيه من أنْ يكون مما حُذِفَ منه فعلُه لكثرته في الكلام، فيكون التقدير: (فلو كان قلمٌ)، ويكون (أُلْقِيتُ) في موضع رفع صفة لـ(قلم)، كأنه قيل: فلو كان قلم أنا ملقيٌّ في شقِّ رأسه لما غيَّر.

والتركيب: (إنْ زيدٌ ضُرِبْتُ بسببه كان كذا) يمكن أيضاً تخريجه على تقديري ابن خروف وابن الحاجب، كما يمكن أن يتوجه على رأي الكوفيين دون حاجة إلى تقدير.

٦- إعمال المصدر المجموع:

ساق أبو حيان كلام صاحب البسيط[3] الذي أشار فيه إلى أن بعض النحويين أجازوا إعمال المصدر المجموع، وأورد من ضمن ما أورد ممَّا جاء فيه عاملاً قولَ أشجع السلمي[4]:

وما كنتُ أدري ما فَوَاضِلُ كفِّهِ على النَّاسِ حتى غَيَّبَتْهُ الصَّفائِحُ[5]

ثم علَّق عليه قائلاً: «والقياس يقتضي أنه إذا جُمِعَ لا يعمل؛ لأن عمله إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، والفعلُ الذي ينحلُّ إليه إنما يدل على مطلق المصدر، لا دلالة له على خصوصيات، وإذا جمعته زال ذلك الإطلاق،

(١) انظر: الأمثال لابن سلام ٢٦٨، والمقتضب ٣/ ٧٧، والأصول ١/ ٢٦٩، ومجمع الأمثال ٢/ ١٧٤.

(٢) الأمالي ٢/ ٦١٧. هذا مع أنه قال بعد أن أورد التوجيه: «إلا أنه ليس بالكثير ولا بالظاهر في هذا، ولأن المفهوم من القائل: لو أُلقيت في شق القلم، لا: لو كان قلم».

(٣) هو ضياء الدين ابن العلج. قال عنه السيوطي: أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة. بغية الوعاة ٢/ ٣٧٠.

(٤) شاعر عباسي، ولد باليمامة وبها نشأ، ثم انتقل إلى العراق، واتصل بالبرامكة واختص منهم بجعفر الذي أوصله للرشيد، فمدحه بقصائد مشهورة جياد، وأعجب به الرشيد ووصله. انظر: طبقات ابن المعتز ٢٥٠، والشعر والشعراء ٢/ ٨٨١، والأغاني ٤/ ٢٦-٧٠.

(٥) البيت لأشجع في ديوان الحماسة ١/ ٤١٣، وبلا نسبة في الأمالي ٢/ ١١٨.

فينبغي ألَّا ينحل للحرف والفعل، فلا يعمل. وأما أشجع السلمي فمولَّدٌ لا يحتج بشعره»[1].

وهذه المسألة محلُّ خلاف بين النحويين، فذهب ابن سيده[2]، وأبو حيان[3] إلى مَنْعِه، وعلَّةُ المنع عند أبي حيان ما ذكره في النقل السابق من أنَّ المصدر يعمل على تقديره بـ (أنْ) والفعل، وهذا الفعل يدل على مطلق المصدر، وتقييد المصدر بصورة الجمع ينافي هذا الإطلاق.

وهذا العلة التي أطال أبو حيان في بسطها عبَّر عنها ابن جني في سياق مغاير سيأتي قريباً بعبارة موجزة، وهو أنَّ التكسير يبعده عن شبه الفعل.

وذهب ابن جني[4]، وابن عصفور[5]، وابن مالك إلى جواز إعمال المصدر المجموع.

فأما ابن جني فنصَّ على جوازه قياساً وسماعاً في أكثر من موضع، وعلل لجوازه -مع ما يقع في المصدر بَعْدَ التكسير من بُعْدٍ عن شبه الفعل- بأنَّ الغرض من الجمع التكثيرُ، والتكثير نفسه قد وُجِدَ في الفعل، كما في الفعل المضعَّف، نحو (قَطَّعَ) و(غَلَّقَ)، معضِّداً رأيه بعددٍ من الشواهد من كلام العرب وأشعارهم، كقول الشاعر[6]:

فإذا تَزُول تَزُولُ عَنْ مُتَمَخِّطٍ تُخْشى بَوادِرُهُ على الأقْرانِ

(١) التذييل والتكميل ١١/ ٦٠.

(٢) نسبه إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ١١/ ٥٨، وتابعه المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٨٤٤، ولم أجد في كتبه المطبوعة نصّاً صريحاً له في المنع.

(٣) في الموضع السابق، وأيضاً في الارتشاف ٥/ ٢٢٥٧

(٤) في الخصائص ٢/ ٢٠٧، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٠٧، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٤٤.

(٥) المقرب ١/ ١٣١.

(٦) هو الأحوص، كما في شعره ٢٥٧، وديوان الحماسة ١/ ١٢٨.

وقول الشاعر[1]:

وواعـدني مـا لا أُحـاوِلُ نَفْعَـهُ مواعِـدَ عُرْقُـوبٍ أخـاه بِيَـثْرِبِ

وقوله[2]:

قَـدْ جَرَّبُـوهُ فـما زادت تَجارِبُهُـم أبـا قُدَامـةَ إلَّا المَجْـدَ والفَنَعـا

وكقولهم: «تركته بملاحِسِ البقرِ أولادَها»[3].

وأمـا ابـن مالـك فنـصَّ عـلى المنـع في شرح الكافيـة الشـافية[4]، وقـصر مـا ورد مـن الشـواهد عـلى السـماع، ثـم عـاد ونـصَّ عـلى الجـواز في شرح عمـدة الحافـظ[5] وشرح التسـهيل[6]، معلِّـلاً فيـه قلـة مـا ورد بقلـة مجـيء المصـدر مجموعـاً، ومستشـهداً بأدلـة ابـن جنـي السـالفة، ومضيفـاً إليهـا قـول الشـاعر[7]:

كَأَنَّـكَ لم تُنْبَـأْ ولَـمْ تَـكُ شـاهداً بلائـي وكَـرَّاتي الصَّنِيـعَ بِبَيْطَـرا

وقوله[8]:

إنَّ عِداتِـــكَ إيَّـــانا لآتِيَـــةٌ حَقّـاً وطَيِّبَـةٌ مـا نَفْـسُ مَوْعُـودِ

(١) عزي للشماخ في الأغاني ١٥/ ٦٩، وفرحة الأديب ٨٣، وهو في ملحقات ديوانه ٤٣٠. وبلا نسبة في: الكتاب ١/ ٢٧٢. وفي صدر البيت روايات متعددة لشعراء مختلفين.

(٢) الأعشى في ديوانه ١٦٦، والمحكم ٢/ ١٨٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٧.

(٣) أي: بالمكان الذي تلحس فيه بقر الوحش أولادها، كناية عن تركه في مكان قفر بحيث لا يدري أين هو. انظر: مقاييس اللغة ٥/ ٢٣٧، ومجمع الأمثال ١/ ١٣٥.

(٤) ١٠١١، ١٠١٥.

(٥) ٢/ ٦٩٣.

(٦) ٣/ ١٠٧.

(٧) نسبه ابن مالك في شرحي التسهيل وعمدة الحافظ لعبد الله بن الزَّبير الأسدي، ولم أقف على البيت عند غيره، ولا في مجموع شعر ابن الزَّبير، وفيه ص ٨٥ قصيدة على وزن وقافية وغرض هذا البيت، ويشبه أن يكون منها.

(٨) للأعشى في ديوانه ٨٢. ولم أقف عليه عند غير ابن مالك.

وفي حماسة أبي تمام شاهدٌ أشار إليه المرزوقي غير ما استشهد به ابن جني وابن مالك، وهو قول ابن الدمينة[1]:

فما أكثَرَ الأخْبارَ أنْ قَدْ تزَوَّجَتْ فَهَلْ يأتينِّي بالطَّلاقِ بَشِيرُ[2]

يقول المرزوقي: «و(الأخبار) جمع (خبر)، ووَضَعَ (خبراً) موضع (الإخبار)، كما توضع الطاعةُ موضعَ الإطاعة، ثم عدَّاه وهو مجموع، ومثله قوله: مواعيد عرقوب...»[3].

ويضاف إلى هذه الشواهد ما أورده صاحب البسيط -فيما نقل عنه أبو حيان[4]- من احتمال أن يستشهد له أيضاً بقول النبيﷺ: «ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم منِّي مجالس: محاسنكم أخلاقاً»[5]، فإن المحاسن جمع مَحْسَن، وهو عاملٌ في التمييز، ولم يُتَكَلَّمْ له بواحد، كمذاكير، وإذا كانت الصفة عاملةً في التمييز جمعاً فهنا أحرى.

وقد تأوَّل أبو حيان بعض ما ورد من هذه الشواهد بأنَّ معمولَ هذه المصادر ينتصب بإضمار فعلٍ دَلَّتْ عليه تلك المصادر، فجعل تقدير قولهم: (ملاحس البقر أولادها): لحَسَتْ أولادها، وتقدير (مواعيد عرقوب): وعَدَ أخاه، وتقدير (زادت تجاربهم أبا قدامة): وجرَّبوا أبا قدامة، وتقدير (وكرَّاتي الصنيعَ): وكرَّرْتُ الصنيع، وتقدير (عِداتكَ إيَّانا): وإيَّانا تَعِدُ.

كما أورد احتمال أن يكون المعمول في (فما زادت تجاربهم أبا قدامة) منصوباً بالفعل (زادت) لا بالمصدر، ولم يأتِ في هذا بجديد، فقد أشار ابن جني إلى جواز هذا الاحتمال، ثم ضعَّفه، مقوِّياً من جهة المعنى احتمالَ أن يكون العاملُ المصدرَ (تجارب).

---

(١) هو عبد الله بن عبيد الله الأكلبي الخثعمي، والدمينة أمه، شاعر إسلامي، له غزل رقيق، وكان الناس في الصدر الأول يتغنون بشعره ويستحلونه، له مدائح في معن بن زائدة، وقتل في قصة مشهورة. انظر: الأغاني ١٧/ ٧١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٦٥.

(٢) انظر: ديوانه ٤٩. وعزي لمجنون ليلى في الأغاني ٢/ ٣١.

(٣) شرح ديوان الحماسة ٣/ ١٣٠٦.

(٤) التذييل والتكميل ١١/ ٥٩-٦٠.

(٥) الحديث بهذا اللفظ في مسند أحمد ٢٩/ ٢٦٧ برقم (١٧٧٣٣).

ولا يخفى ما في حجَّة أبي حيَّان من ضعفٍ؛ لكونها تعتمد على تقدير محذوفٍ، وعدم التقدير أولى، وعلى هذا لا يبدو أبو حيَّان مصيباً في تلحينه بيت أشجع السلمي.

٧- مجيء (لـمَّا) دون واو في صدر جملة الحال:

قال أبو حيان: «وإن كان منفيّاً بـ (لـمَّا) فقال المصنِّف في الشرح: (المنفيُّ بـ (لـمَّا) كالمنفيِّ بـ (لم) في القياس، إلا أني لم أجده مستعملاً إلا بالواو...)، وقد وجدتُ مجيء (لـمَّا) بغير واوٍ في الجملة الحالية في شعر بعض الفصحاء، إلا أنه غلب على ظني أنَّه مولَّد، فلا يكون في ذلك حجَّة، قال عبد الله بن محمد بن أبي عُيَيْنة[1]:

أَبْعَدَ بلائِي عندهُ إذْ وجَدتهُ ... طريحاً كنَصْلِ السَّيْفِ لـمَّا يُرَكَّبِ[2]

وقال أيضاً:

ففَلَّلْتُ مِنْهُ حَدَّهُ وترَكْتُهُ ... كهُدْبَةِ ثَوْبِ الخَزِّ لـمَّا يُهَدَّبِ»[3]

وقال في موضع آخر: «ووجدت أنا ذلك بغير واوٍ في شِعْرِ مَنِ احتجَّ بعضُ النحاة بشعره، ولا أدري هل يُحتَجُّ بشعره أو لا يحتج، وهو عبد الله بن محمد بن أبي عيينة، قال...»[4]، ثم ساق البيتين.

(١) هو عبد الله بن محمد بن أبي عيينة بن المهلب بن أبي صفرة، من شعراء العصر العباسي الأول، صحب طاهر بن الحسين ومحمد بن يحيى البرمكي، وله معهما أخبار وأشعار، وكان من مناصري المأمون ضد أخيه الأمين. انظر في ترجمته: الشعر والشعراء ٢/ ٨٧٢، والكامل ٢/ ٥٤٠-٥٤١، والأغاني ٢٠/ ٣٠، ٤٠، ٤٨، (تحدث عنه عرضاً في ترجمته لأخيه أبي عيينة).

(٢) البيت مع البيت الآتي من قصيدة له في الكامل ٢/ ٥٤١-٥٤٢.

(٣) التذييل والتكميل ٩/ ١٨٣-١٨٤.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٦٠٨.

ولهذه المسألة شاهدٌ يغلب على الظنِّ أنه من الشعر الذي يُحْتَجُّ به، وهو قولُ الشاعر:

وقالتْ لهُ العينانِ سَمْعاً وطاعةً وأبْدَتْ كَمِثْلِ الدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبِ

والبيت -وإن كان لا يعرف قائله- ذائعٌ في كتب العلماء، فقد احتجَّ به ابن جني[1] وغيره[2] على نِسْبَةِ القول إلى غير الإنسان.

هذا مع أنَّ في اتفاق البيت مع بيتي ابن أبي عيينة في الوزن والقافية، وأيضاً في تكرار استعمال هذا الأسلوب بالطريقة نفسها في بيتين قبله، وتشابهه معهما حتى في مجيء الحال بعد التشبيه بالكاف ما قد يجعلنا نَشُكُّ في أن يكون هذا البيت أيضاً من قصيدة أبن أبي عيينة نفسها.

وممَّا يزيد الشكَّ حوله أن أبا حيان يَعْرِفُه، بدليل أنَّه قال قبل موضع النقل السابق من الارتشاف بعد أنْ نَقَلَ كلامَ ابن مالك[3] الذي ذكر فيه أنَّه لم يجد (لَمَّا) مستعملاً إلا بالواو: «ونسي ابنُ مالك أنَّه أنشدَ لـ (لَمَّا) ما فيه دليلٌ على مجيء النفي بـ (لَمَّا) حالاً دون الواو، وذلك في شرحه للتسهيل[4]، وهو ...»، ثم ساق البيت.

فإذا كان أبو حيان يعرف هذا البيت فلِمَ لَمْ يحتجَّ به ويتخذْ منه فيصلاً يحسم به تردُّدَه ويقيناً يغنيه عن شعر ابن أبي عيينة الذي لا يدري «هل يُحْتَجُّ بشعره أو لا يحتج»؟!

قد يكون أبو حيان لم ير في الشاهد مزيَّةً في الحجِّيَّة تفوق ما عنده، فوجد الاستشهاد بشاهدٍ هو الذي عثر عليه أولى من الاستشهاد بشعرٍ سَبَقَهُ غيرُه إلى ذِكْرِه.

(١) الخصائص ١/ ٢٢.

(٢) انظر مثلاً: معالم السنن ١/ ٢٣٥، والمحكم ٦/ ٥٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١، والنهاية ٤/ ١٢٤، واللسان (قول).

(٣) في شرح التسهيل ٢/ ٣٧٠.

(٤) ١/ ٦.

وأمَّا ما ذكره من عدم استشهاد ابن مالك بالبيت بالرغم من أنَّه استشهد به في موضع سابق فيحتمل ألا يكون ذلك من قبيل النسيان، بل لأنَّ ابن مالك لا يرى صحَّة الاستشهاد به في تقرير حكم نحوي، وإنَّما ذكره هناك شاهداً على معنى القول، وأبيات المعاني لا يشترط فيها ما يشترط في شواهد النحو.

وتبقى مسألة الاحتجاج بالبيت من عدمه مرهونةً بعصره الذي يغلب على الظنِّ أن يكون في عصور الاحتجاج؛ لاستشهاد ابن جني وغيره من أئمة اللغة به، كما تقدم، ولم يشر أحدٌ منهم إلى أنَّه لشاعر مولَّد.

وما دام أنَّه ليس في القياس ما يمنع من استعمال (لـمَّا) في صدر الجملة الحالية دون واوٍ، كما أنَّه لا يوجد-فيما وقف عليه الباحث- نصٌّ لأحد العلماء المتقدمين أو المتأخرين في منع هذا الاستعمال فإنَّ الفيصل في ذلك هو السماع، وأمامنا الآن شاهدٌ صريح يغلب على الظنِّ أن يكون ممَّا يُحتَجُّ به، ويمكن أيضاً الاستئناس ببيتي عبد الله بن أبي عيينة، وهو شاعر متقدِّمٌ عاش في عصر الأمين والمأمون، ومن آل المهلب، وهو بيت مشتهرٌ بالفصاحة[1]، وقد وصف أبو حيان الشاعر بأنه من الفصحاء، كما ورد شعره في كتب أئمة كبار، كابن قتيبة والمبرد.

وممَّا يلفت النظر أنَّ أبا حيان في الموضعين السابقين اكتفى بالإشارة إلى تنويه ابن مالك بأنَّ القياس لا يمنع وبأنه لم يقف على شاهد فصيح ولم يجزم بالجواز، لكنه في موضع آخر جزم بالجواز قياساً على (لم)، دون أن يشير إلى وجود السماع أو عدمه؛ إذ يقول: «وإن كان منفيّاً بـ (لـمَّا) فإما أن يكون فيها ضمير أو لا، إن كان فيها ضمير جاز أن تأتي بالواو وألا تأتي بها، كما فعلتَ في (لم)، نحو: (قام زيدٌ ولـمَّا يضحك) و(قام زيدٌ لـمَّا يضحك)»[2]، ولعلَّ رأيه استقرَّ في النهاية على جواز هذا التركيب بعد أن اقتنع بجواز الاستشهاد بذلك الشاهد، وبما وقف عليه من شعر ابن أبي عيينة.

(١) الكامل ١/ ٣٦٥.

(٢) منهج السالك ٢/ ٣٧٧.

٨- تعدية الفعل (أظلم):

قال أبو حيَّان: «أما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به، وقد نُقِدَ على أبي علي الفارسي[١] الاستشهادُ بقول حبيب[٢]:

مَنْ كانَ مَرْعى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ رَوْضُ الأمانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولا

وكيف يستشهد بكلام مَنْ هو مولَّد، وقد صنَّف الناس[٣] فيما وقع له من اللحن في شعره؟!»[٤].

والقول السابق ذكره أبو حيان معترضاً ما ذهب إليه الزمخشري في معرض توجيهه لقراءة مَنْ قرأ[٥] قولَه تعالى: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾[٦] -ببناء الفعل (أظلم) للمفعول- مِنْ أنَّ الفعل (أظلم) يكون متعدياً بنفسه للمفعول، ولذلك جاز أن يبنى لما لم يُسَمَّ فاعله.

والذي دفعه لذلك أنَّه وجد الزمخشري عضَّد رأيه بقول أبي تمام[٧]:

هُما أَظْلَما حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيا ظَلامَيْهُما عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

(١) استشهد به في الإيضاح العضدي ١/ ١٤٠ على إضمار اسم (كان)، وجعل الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (مرعى) وخبره (روض) في محل نصب خبراً لـ (كان). وذكر الخطيب التبريزي أن الفارسي إنما ذكره على سبيل التمثيل لا أنه يستشهد به، كما أشار إلى أنه قد أنكر عليه ذلك لأن طبقته لم تجر عادتهم بذلك. ونقل ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢/ ٨١ أن السبب في استشهاده بالبيت أن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً.

(٢) الديوان بشرح التبريزي ٢/ ٣٣.

(٣) لم أقف على مصنَّف اختصَّ بلحن أبي تمام، وربما عنى بذلك مآخذ شرَّاح ديوانه من النحويين واللغويين، كالأعلم والمعري والتبريزي وابن المستوفي.

(٤) البحر المحيط ١/ ١٤٨.

(٥) هي قراءة يزيد بن قطيب والضحاك. انظر الكشاف ١/ ١٦٩، والمحرر الوجيز ١/ ١٩٥، ومعجم القراءات ١/ ٥٩.

(٦) البقرة ٢٠.

(٧) ديوانه بشرح التبريزي ١/ ٨٩

ثم علَّق قائلاً «وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعلْ ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: (الدليلُ عليه بيت الحماسة)، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»[1].

وتابع البيضاوي[2] الزمخشريَّ في رأيه واستدلاله.

ومما يؤيد ما ذهب إليه الزمخشري قول الخطيب التبريزي في شرح البيت: «جعل (أظلم) هنا متعديا، وذلك قليل في الاستعمال، وهو في القياس جائز»[3].

ورجَّح أبو حيان أن يكون الفعل باقياً على لزومه، لكنه متعدٍ بحرف الجر، وعلى هذا يكون الذي قام مقام الفاعل هو الجار والمجرور (عليهم)، والأصل: (وإذ أظلم الليل عليهم)، ثم حذف الفاعل وقام الجار والمجرور مقامه، مثل أنْ يقال: (غضب زيدٌ على عمرو)، ثم يحذف (زيد) ويبنى الفعل للمفعول، فيقال: (غُضِبَ على زيد).

وقد ارتضى السمين[4] وابن عادل[5] توجيه أبي حيان، ودفعا استدلال الزمخشري بمثل ما دفعه به.

وردَّ الشهاب الخفاجي توجيه أبي حيان بأنه إنْ جُعِلَ الجاران والمجروران (لهم) و(عليهم) مستقرين لم يَصِحَّ أنْ يقومَ (عليهم) مقامَ الفاعل أصلاً، وإنْ جُعِلا صلتين للفعل على تضمين معنى النفع والضر ففيه نظر؛ لأنه يصلح لِأَنْ يقوم مقام فاعل المضمَّن دون المضمَّن فيه، وعلى تقدير صلوحه فعَطْفُ (إذا أظلم) على (كلما أضاء) مع كونهما معاً جواباً للسؤال عما يصنعون في تارتي

(١) الكشاف ١/ ٤٣

(٢) تفسير البيضاوي ١/ ٥٢.

(٣) شرح ديوان أبي تمام ١/ ٨٩

(٤) الدر المصون ١/ ١٨١.

(٥) اللباب ١/ ٤٠٠

البرق يقتضي أنَّ (أظلم) مَسْنَدٌ إلى ضمير البرق كـ (أضاء) على معنى: كلَّما نَفَعهم البرقُ بإضاءته اعترضوه، وإذا ضرَّهم باختفائه دُهِشُوا[1].

والغريب أنَّ أبا حيان الذي جزم في هذا الموضع بأن الفعل (أظلم) غير متعدٍّ قال في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا﴾: «و(أغطش) أي: أظلم ليلَها»[2]، فاستعمل الفعلَ متعدياً.

٩- تعدية الفعل (استسقى) إلى مفعولين:

قال أبو حيان: «ويحتاج إثبات تعدِّيه [أي: الفعل استسقى] إلى اثنين إلى شاهدٍ من كلام العرب، كأن يُسْمَعُ من كلامهم: (استسقى زيدٌ ربَّه الماء)، وقد ثَبَتَ تعدِّيه مرَّةً إلى المُسْتَسْقَى منه، ومرَّةً إلى المُسْتَسْقَى، فيحتاج تعدِّيه إليهما إلى ثَبْتٍ من لسان العرب»[3].

وهذا الاستعمال ثابتٌ في كلام العرب، فقد أورد الهجري في التعليقات والنوادر شاهداً لذلك، وهو قول الشاعر[4]:

وكَيْفَ تَمَنِّيكَ التي لو وَجَدْتَها ... على البَحْرِ فاستَسْقَيْتَها الماءَ ضَنَّتِ

فقد عدَّى الشاعر الفعل (استسقى) إلى مفعولين، ضمير الغائب في (استسقيتها)، و(الماء).

ويمكن أيضاً الاستئناسُ بقول ابن الرومي وإن كان ممَّن لا يحتج بشعره:

أحِنُّ فأستسقي لها الغَيْثَ مَرَّةً ... وأُثْنِي فأستسقي لها العَيْنَ أدْمُعا[5]

(١) حاشية الشهاب الخفاجي ١/ ٤٠٥

(٢) البحر المحيط ١٠/ ٤٠٠. والعبارة للفراء في معانيه ٣/ ٢٣٣. ونسبها الطبري في تفسيره ٢٤/ ٩٠ لابن عباس. وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٨٠، تهذيب اللغة ٨/ ٤٠.

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٦٦.

(٤) لم ينسبه في التعليقات والنوادر ٩٣٠.

(٥) ديوانه ٤/ ١٤٧٤.

والطريف أنَّ أبا حيان نفسه عدَّاه إلى مفعولين في سياق نقله احتجاج ابن الطراوة والسهيلي لكون الأصل في الفعل (استغفر) أن يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه[1]؛ إذ يقول: «وإنَّما عُدِّيَتْ بـ(مِن) لتضمينها معنى التوبة من الذنب والخروج منه، والأصل: (استغفرت الله الذنب)؛ لأنه من (غفر) إذا ستر، وتقول: (غفر الله ذنوبنا)، ولا تقل: (من ذنوبنا)، إلا أن تريد بعضها، ومعنى (استغفر): طَلَبَ أنْ يُغْفَرَ له، فهو بمنزلة: (استسقيت زيداً الماءَ)، و(استطعمتُ عمراً الخبزَ)»[2].

١٠- تعدية اسم الفعل (إيه) إلى المفعول به:

قال أبو حيان: «و(إيهِ)، ومن العرب من لا ينوِّنُ، فيقول: (إيهِ)[3]، ومعناه: زِدْ أو: حَدِّثْ... ولا يُسْتَعْمَلُ مفعولٌ بعده، وقد استعمله بعضُ الشعراء المولَّدين فقال[4]:

إيهِ أحاديثَ نَعْمانٍ وساكِنِه ..... [5]

وما أظنُّه يصِحُّ»[6].

(١) مذهب سيبويه وجمهور النحويين أنَّ الأصل في الفعل (استغفر) أنْ يتعدَّى للمفعول الثاني بحرف الجر، وقد يحذف الحرف فيتعدَى للمفعول الثاني مباشرة، وذهب عبد القاهر الجرجاني وابن الطراوة والسهيلي وابن عصفور وابن هشام إلى أنَّ الأصل أن يتعدَّى الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه، وتعديته بـ (من) من باب تضمينه معنى (تاب) أو (خرج). انظر: الكتاب ١/ ٣٨، والمقتضب ٢/ ٣٢١، والأصول ١/ ١٧٨- ١٧٩، والإيضاح العضدي ١/ ٢٠٠، ونتائج الفكر ٢٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٥، والملخص ١/ ٣٦٠، ومغني اللبيب ٥/ ٦٨٥.

(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٢١.

(٣) ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٠٢ أنَّه لا يجيء إلا منوَناً، ووافقه السيرافي في شرحه ١٢١/ ١٤٥ والفارسي في التعليقة ١/ ١٥٩، وعزيا القول أيضاً إلى الأصمعي، وذكرا أنه خطأ ذا الرمة في تركه التنوين في أحد أبياته. وذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٩١ أنَّه ينوَّن في الوصل، ويقطع عن التنوين في الوقف. والمشهور عند النحويين أنَّه ينوَّن عند التنكير ويترك التنوين عند التعريف، فإذا قلت: (إيهِ) فمعناها: هات حديثاً، وإذا قلت: (إيهِ) فمعناها: هات الحديث. انظر: المقتضب ٣/ ١٧٩، والأصول ٢/ ١٣٠-١٣١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣٠.

(٤) هو أبو منصور، علي بن الحسن الكاتب الملقب بـ صَرَّ دُرَّ بن صَرَّ بَعْرَ. والبيت في ديوانه ٢٧.

(٥) صدر بيت عجزه: إنَّ الحديثَ عن الأحبابِ أسْمارُ. وقد ورد بلا نسبة في: شرح شذور الذهب ١٥٣، وأزهار الرياض في أخبار عياض ١/ ٦.

(٦) الارتشاف ٥/ ٢٢٩٦-٢٢٩٧. وانظر: التذييل والتكميل ١٤/ ٢٩٧.

الأصل في حكم أسماء الأفعال من حيث التعدي واللزوم كحكم أفعالها التي هي بمعانيها[1]، واستدرك ابن مالك بعد أنَّ قرَّر ذلك بقوله (غالباً)، وذلك للاحتراز من (آمين)؛ لأنَّه بمعنى (استجب)، وليس متعدِّياً مثله.

وعلى هذا قد يبدو أبو حيان متناقضاً في شرحه معنى اسم الفعل (إيهٍ) بـ(زِدْ) أو (حَدِّثْ) ثم في قوله بعدها: (ولا يُسْتَعْمَلُ مفعولٌ بعده)، غير أنَّ نقله بعد ذلك مباشرةً لقول الصفار البطليوسي: «وأمَّا (إيهٍ) فمعناه: (حَدِّثْ) أو (زِدْ)، لكن استُعمِلَ هذا اللفظ لازماً، لا يقال: (إيهٍ كذا)» يرجِّح أنَّه يرى أنَّ اسم الفعل (إيهٍ) مستثنى أيضاً من هذه القاعدة، كـ(آمين)،

وقد وقع مثل هذا الإيهام بالتناقض في كلام الزمخشري[2] ابن الخشاب[3] والرضي[4]، فقد عدُّوا اسم الفعل (إيه) لازماً، ثمَّ فسَّروا معناه بأفعال متعدِّية!

وتنبَّه ابن يعيش إلى هذا الإشكال في عبارة الزمخشري، ثم اعتذر له قائلاً: «وهي نائبة عن (زِدْ) أو (حَدِّثْ)، وذَكَرَها مع اللازمة نظراً إلى الاستعمال؛ إذ لا يكادون يقولون: (إيهِ الحديثَ) وإن كان القياس لا يأباه، بل يقتضيه؛ لأنه اسمٌ ناب عن فعل متعدٍّ نحو (حدِّثْ) أو (زِدْ)، وكل واحدٍ من هذين الفعلين متعدٍّ، فوجب أن يكون كذلك؛ لأنه عبارة عنهما»[5].

وأمَّا ابن هشام فقد كان في غاية الوعي بهذا الإشكال؛ إذ يقول وهو يعبِّر عن معنى (إيهٍ): «بمعنى (امضِ في حديثك)، ولا تقل: بمعنى (حَدِّثْ)، كما يقولون؛ لِما بيَّنتُ لك في (مَهْ)»[6]. وكان قال عند شرحه لمعنى (مَهْ): «بمعنى

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣١، والتسهيل ٢١٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٢٩٧.
(٢) المفصل ١٨٩.
(٣) المرتجل ٢٥٠-٢٥١.
(٤) شرح الكافية ٢/ ١/ ٣٠٦.
(٥) شرح المفصل ٤/ ٣١.
(٦) شرح شذور الذهب ١٥٣.

(انكَفَفْ)، ولا تقل: بمعنى (اكْفُفْ)، كما يقول كثيرٌ منهم؛ لأنَّ (اكْفُفْ) يتعدَّى، و(مَهْ) لا يتعدَّى»[1]

هذا وقد وافق ابنُ هشام أبا حيان في استشهاده ببيت أبي منصور السالف، واصفاً إياه بأنه ليس بعربي[2].

١١- إعمال ضمير المصدر:

قال أبو حيان: «وأجاز الكوفيون إعمالَه مضمراً، وأجازوا: (مروري بزيدٍ حَسَنٌ، وهو بعمرٍو قبيح)، فـ(بعمرو) عندهم متعلقٌ بـ(هو)، ولا يوجد في كلام العرب: (يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً، وهو بكراً)»[3].

وقال: «والذي يقطع بالكوفيين أنَّه لا يُحْفَظُ من كلام العرب: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً وهو بكراً)، أي: وضَرْبُه بكراً»[4]

اختلف النحويون في إعمال ضمير المصدر، فذهب جمهور النحويين[5] إلى مَنْعِه مطلقاً، سواءٌ كان المعمول مفعولاً صريحا، أم ظرفاً وجارّاً ومجروراً، وذهب الكوفيون[6] إلى جواز ذلك مطلقاً، وأجاز الفارسي وابن جني[7] والرضي[8] أنْ يعمل ضمير المصدر في الجار والمجرور والظرف، ومنَعا أنْ يعملَ في غيره، فيجوز عندهم: (مروري بزيدٍ حسنٌ، وهو بعمرٍو قبيح)، ولا يجوز: (ضربي زيداً حسنٌ، وهو عمراً قبيح).

---

(١) المرجع السابق ١٥٠.

(٢) المرجع السابق ١٥٣.

(٣) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٧. وينظر: التذييل والتكميل ١١/ ٥٧.

(٤) التذييل والتكميل ١١/ ٥٧.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ١/ ٢٢١، والخصائص ٢/ ٢٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٢٣٣.

(٦) عزي الرأي إليهم في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧، ومغني اللبيب ٢/ ١٥١، وتعليق الفرائد ٨/ ٤٩. وينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٧.

(٧) الخصائص ٢/ ١٩-٢٠. وفيه عزي الرأي إلى الفارسي، وقد أشار الفارسي في الإيضاح العضدي ١/ ٢٢١ إلى أن البصريين يمنعونه، ولم يبدِ مخالفة.

(٨) شرح الكافية ٢/ ١/ ٧١٣.

واحتجَّ المجيزون بقول زهير[1]:

وما الحربُ إلَّا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ وما هُوَ عَنْها بالحديثِ المُرَجَّمِ

فالضمير (هو) يعود إلى الحديث، و(عَنْ) متعلِّقٌ به.

وتأوله النحاس[2] والأعلم[3] على أن يكون الضمير (هو) عائداً على العِلْم، والتقدير: وما العلم عنها بالحديث المرجَّم؛ لأنَّه لمَّا قال (إلَّا) دلَّ على العلم.

وخرَّجه ابن مالك على أنْ يكون التقدير: (وما هو الحديث عنها)، فيكون (عَنْ) متعلِّقاً بـ (الحديث) المقدَّر، و(الحديث) بدلاً من (هو)، ثم حُذِفَ (الحديث)، وتُرِكَ المتعلَّق به دالًّا عليه.

وأردف ابن مالك بعد ذكر هذا التأويل بقوله: «ولا يخفى ما في هذا التقدير من التكلف»[4].

وخرَّجه ابن عصفور[5] على أنْ يكون الجار والمجرور متعلِّقاً بـ (المرجَّم)، وجاز تقديمه عليه وإن كان في معنى الموصول ضرورةً[6]، أو على أن يكون متعلِّقاً بإضمار فِعْلٍ، كأنَّه قال: (أعني عنها)، أو على أنْ يكون التقدير: وما هو عنها مرجَّماً بالحديث المرجَّم، وحُذِفَ (مُرجَّماً) الأول لدلالة الثاني عليه.

ويبدو أنَّ رأي ابن جني الذي نسبه لشيخه الفارسي هو الأقرب للصواب، ولا حاجة عند الأخذِ به لتمَحُّلِ التوجيهات؛ لأنَّ معمول ضمير المصدر في البيت جار ومجرور، كما أنه يتفق مع منهج البصريين في توسعهم في الظرف والجار والمجرور أكثر من غيرهما[7].

(١) ديوانه بشرح الأعلم ١٨.
(٢) شرح القصائد التسع المشهورات ١/ ٣٢٨.
(٣) ديوان زهير بشرحه ١٨.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٠٦.
(٥) شرح الجمل ٢/ ٢٨.
(٦) نسب ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٧ إلى الكسائي توجيهاً يشبه أن يكون هذا التوجيه.
(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٣٣٥، ٢/ ١/ ٧١٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٠٤.

وأمَّا تجويز الكوفيين لإعمال ضمير المصدر في المفعول الصريح فلا يعضِّده سماع ولا قياس، وعلى هذا فالذي يظهر أنَّ أبا حيان كان محقّاً في تلحينه لما جاء على هذه الصورة.

١٢-دخول (أَلْ) على (غَيْر):

قال أبو حيان في سياق حديثه عن (غير): «وإدخالُ (أَلْ) عليه خطأٌ»[١].

وهذا الذي قاله نصَّ عليه سيبويه؛ إذ يقول: «و(غير) أيضاً ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجْمَعُ، ولا تدخلها الألف واللام»[٢]، وهو قولُ جمهور النحويين[٣].

وذهب أبو نزار الحسن بن أبي الحسن النحوي المعروف بـ(ملك النحاة)[٤] إلى جواز إدخال (أل) على (غير)؛ لأنَّ النظير يُحْمَلُ على النظير، فلا مانع من حَمْلِ (الغير) على (الضد)، ولأنَّ اللام ليست فيها للتعريف، بل هي اللام المعاقبة للإضافة، نحو قول الشاعر[٥]:

كأنَّ بين فَكِّها والفَكِّ

أي: بين فكِّها وفكِّها.

(١) البحر المحيط ١/ ٤٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٧٩

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٢٨٨، والأصول ١/ ١٥٣، والإيضاح العضدي ١/ ٢٧٩، والمفصل ١٢٢، ودرة الغواص ١٩٩، والغرة ٢/ ٧٠٢، وأسرار العربية ٢٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، وحاشية الخضري ١/ ٥٢.

(٤) نقل ذلك عنه النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢/ ٦٥.

(٥) هو منصور بن مَرْثَدٍ الأسدي في تهذيب إصلاح المنطق ٣٤، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٣٤، ورؤبة في أساس البلاغة ١/ ٢٩٤، واللسان ٢/ ٤٣٨ (ذبح)، والبيت مع آخر في زيادات ديوانه ١٩٣، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٧، وتهذيب اللغة ٩/ ٤٥٩، والمقتصد ١/ ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٨.

ووافقه على ذلك ابن الحنبلي[1] والشهاب الخفاجي[2] الذي نقل احتجاج أبي نزار في معرض اعتراضه الحريري في تخطئته هذا الأسلوب، وزاد عليه بأن القياس لا يمنع من ذلك، وبأنه إذا جاز أن تتعرف بالإضافة فلا مانع من تعرُّفِها بالألف واللام.

وأيَّدَ ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جلسته التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين، ناصّاً على أنه: «يجوز دخول (أل) على (غير)، فتفيدها التعريفَ في مثل الحالة التي تَعَرَّفَتْ فيها بالإضافة إذا قامت قرينةٌ على التعيين»[3].

وممَّا يؤيد ذلك أيضاً استعمال الجاحظ[4] له مع تقدُّم عصره، بالإضافة إلى شيوع التركيب في كتب أئمة النحو، كالفارسي[5]، والسهيلي[6]، والعكبري[7]، وابن الحاجب[8]، وغيرهم، وحتى أبو حيان استعمله هو أيضاً[9].

١٣- بعض استعمالات (لا سِيَّما):

قال أبو حيان: «ومِنْ أحكامها أنه لا تجيء بعدها الجملة بالواو، نحو ما يوجد في كلام كثير من العلماء المصنفين من قولهم: (لا سِيَّما والأمر كذلك)، أو: (لا سِيَّما والحالة هذه)، وما أشبه هذا التركيب، ولا حَذْفُ (لا) من (سِيَّما)، وقد أُولِعَ بذلك كثيرٌ من المصنفين أيضاً؛ لأنَّ حذف الحرف خارجٌ عن

(١) بحر العوَّام ٢٧٥.
(٢) شرح درة الغواص ١٩٩-٢٠١.
(٣) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٤٥. وينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٠٠.
(٤) الحيوان ٤/ ٤٦٦.
(٥) المسائل الحلبيات ١٨٥، والتعليقة ٢/ ٧١، ٧٢.
(٦) نتائج الفكر ٦٨، ٧٤.
(٧) التبيين ٣٢٦.
(٨) الأمالي ١/ ٤٠٥، ٤٣٣، ٥٤٧.
(٩) التذييل والتكميل ٨/ ٢٠٥، ٩/ ٤٠.

القياس[1]، فلا ينبغي أن يقال بشيءٍ منه إلا حيث سُمِعَ، وسبب ذلك أنهم يقولون: إنَّ حروف المعاني إنما وُضِعَتْ بدلاً من الأفعال طلباً للاختصار، ولذلك أَصْلُ وضعِها أن تكون على حرفٍ واحد أو على حرفين، وما وُضِعَ مؤدِّياً معنى الفعل واختُصِرَ في حروف وَضْعِهِ لا يناسب الحذفَ، ولم يُسْمَعْ حَذْفُ (لا) من قولهم: (لا سِيَّما) في كلام يُحْتَجُّ به، فلا يجوز حَذْفُها، وإنما سُمِعَ ذلك في أشعار المولَّدين، نحو قول الحسين بن الضَّحاك الخليع[2]:

كُلُّ مُشْتاقٍ إليه ... فَمِنَ السُّوء فِداهُ

سِيَّما مَنْ حالَتِ الأَحْـ ... ـراسُ مِنْ دُونِ مُناهُ[3]

يريد: لا سِيَّما»[4].

تناول أبو حيان في كلامه السابق استعمالين مولَّدَين لـ (لا سِيَّما)، وهما:

(أ): حذف (لا) منها: وهذا الاستعمال شائعٌ منذ وقتٍ مبكِّر، فقد ذكره الزبيدي في لَحْنِ العوام[5]؛ إذ يقول: «ويقولون: فعلوا ذلك سِيَّما أخوك، فيُسقِطون (لا). قال أبو بكر: والصواب أن يقال: (لا سِيَّما). وقد أُولِعَ بذلك كثير من الكتَّاب والأدباء والشعراء... ولا يجوز حذفُ (لا) البتَّةَ». ويدل على

(١) لأن الحرف وضع للاختصار، واختصار المختصر إجحاف به. انظر: المحتسب ١/ ٥١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٥، والأشباه والنظائر ١/ ٧٩. وهذا الكلام ليس على إطلاقه، فقد أجاز النحويون حذف الجار قياساً في مواضع معروفة محددة، كما أجيز حذف حرف النفي قياساً قبل الفعل المضارع في جواب القسم، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾. انظر: شرح السيرافي ٢/ ٣٠٨، والمسائل الحلبيات ٢٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٧٠٩-٧١٢.

(٢) الباهلي، أو مولاهم، شاعر عباسي من منادمي الخلفاء، ظريف مطبوع حسن التصرف في الشعر، كثير المجون، وكان أبو نواس يغير على معانيه، فإذا شاع له شعر نسبه الناس إلى أبي نواس. انظر ترجمته في الأغاني ٧/ ١١١-١٧٤، وطبقات ابن المعتز ٢٦٨-٢٧١.

(٣) البيتان في الأغاني ٧/ ١٦٩.

(٤) التذييل والتكميل ٨/ ٣٧٤. وينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٢.

(٥) ٢٩٠-٢٩١.

شيوعه المبكر استعمالُ الجاحظ[1] له في أكثر من موضع، كما وُجِدَ في مؤلفات بعضِ العلماء في العصور اللاحقة، كالمرزوقي[2]، والواحدي[3]، ونسب ابن هشام اللخمي استعماله إلى الخاصة من الكتَّاب والأدباء والشعراء[4].

وممَّن صحَّح هذا الأسلوب من النحويين الأندلسيُّ في المحصل؛ إذ يقول: «وقد تستعمل (لا سِيَّا) بغير (لا)، فيقال: (قام القوم سِيَّا زيد)»[5].

كما عدَّه الرضيُّ من استعمالات (لا سِيَّا)، دون أن يشير إلى ضعفه؛ إذ يقول: «وتُصُرِّفَ في هذه اللفظة تصرُّفاتٌ كثيرة لكثرة استعمالها، فقيل: (سِيَّا) بحذف لا، و(لا سِيَما)، بتخفيف الياء، مع وجود (لا) وحَذْفِها»[6]

وصحَّحه القرافي[7] أيضاً، قياساً على حذف (لا) من الفعل المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[8]، أي: لا تفتأ تَذْكُرُ يوسفَ[9].

كما أجازه الشريف الجرجاني[10]، معلِّلاً ذلك بكثرة الاستعمال.

وأجاز صاحبُ حماة[11] والفيومي[12] حَذْفَ (لا) من (لا سِيَّا) بشرط العلم بها، ومثَّل صاحب حماة لذلك بنحو: (أكرمه الناسُ سِيَّا زيدٌ).

(١) انظر رسائله: ١/ ١٥٢، ١٦٦، ٤/ ٢٧٤.
(٢) شرح ديوان الحماسة ١/ ٢٤٣، ٣/ ١٠٧٢.
(٣) شرح ديوان المتنبي ٨٥٥، ١٢٩٦، ٢٠٧٧.
(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ٢١٧.
(٥) المحصل (بتحقيق المالكي) ١٩٥.
(٦) شرح الكافية ١/ ٢/ ٧٩٣.
(٧) الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٢٠.
(٨) يوسف ٨٥.
(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٥٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٢٦، وشرح السيرافي ٢/ ٣٠٨، والمسائل الحلبيات ٢٦٧.
(١٠) شرح المواقف ١/ ٣٢.
(١١) الكناش ١/ ٢٠١.
(١٢) المصباح المنير ٣٠١.

وأمَّا جمهور النحويين[1] فلا يجيزون حذف (لا) من (لا سِيَّما)، وقد نصَّ على المنع طائفة من متقدمي النحويين واللغويين، يقول ثعلب – فيما نقله عنه ابن فارس-: «مَنْ قاله بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس[2] فقد أخطأ»[3]. ويقول أبو جعفر النحاس: «ولا يجوز أن تقول: (جاءني القوم سِيَّما زيد)؛ حتى تأتي بـ (لا)»[4]، ويقول ابن يعيش: «ولا يستثنى بـ (سِيَّما) إلا ومعها جَحْدٌ، لو قلت: (جاءني القوم سِيَّما زيد) لم يجز حتى تأتي بـ (لا)»[5].

وحجتهم في ذلك السماع والقياس، فأما السماع فلأنه لم يُسْمَعْ حَذْفُ (لا) في كلام مَنْ يُحتجُّ به[6]، وأما القياس فلأَنَّ الحذف لا يناسب الحروف؛ لأنها وضعت للاختصار، واختصار المختصر إجحافٌ به[7]، كما أنَّ الحذف يُخِلُّ بالمعنى؛ لأنَّ معنى (سي): مِثْلٌ[8]، فالمراد مع (لا) نفي مثليَّة ما بعدها لما قبلها، وحَذْفُها يُثْبِتُ المثليَّة، وهو معنى غيرُ مرادٍ، كما لو قلنا مثلاً: (تُسْتَحَبُّ الصدقةُ في رمضانَ ولا سِيَّما في العشر الاواخر)، فمعناه أنَّ استحبابها في العشر الأواخر آكَدُ وأفضلُ منه في بقية رمضان، وأمَّا لو حَذَفْنا (لا) فإنَّ معناها حينئذٍ أنَّ استحبابَ الصدقة في العشر الأواخر مساوٍ لاستحبابها في بقية رمضان، وهذا ليس معنى مراداً[9].

(١) منهم -غير مَنْ أتى أو سيأتي ذكرهم- الخطيب التبريزي في شرح القصائد العشر ٦٣، وابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ٣٥١، والمرادي في شرح التسهيل ٥٥٦، والصفدي في تصحيح التصحيف ٣٢٥، والدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ١٥٥، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢١٨.

(٢) سيأتي الحديث عن بيته الذي وردت فيه (لا سيما) قريباً.

(٣) الصاحبي ٢٣١. وفسَّر السخاوي في سفر السعادة ١/ ٢٥٨ مراد ثعلب بقوله: «يعني: من قاله: (سِيَّما) بغير(لا)، أو قال: (سِيْما) فخفَّف».

(٤) شرح القصائد التسع المشهورات ١/ ١١٠.

(٥) شرح المفصل ٢/ ٨٦.

(٦) انظر: الغرة ٢/ ٤٦٠، والتذييل والتكميل ٨/ ٣٧٤.

(٧) انظر: المحتسب ١/ ٥١، والأشباه والنظائر ١/ ٧٩.

(٨) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٦، وجمهرة اللغة ٢/ ١٠٧٥.

(٩) انظر: المصباح المنير ٣٠١، وتاج العروس ٣٨/ ٣٢٧ (سوو).

والذي يبدو أنَّ الصوابَ في القول بمنع هذا الاستعمال؛ لأنه غيرُ مؤيَّد بسماع ولا بقياس، وفوق هذا نصَّ على مَنْعِه عددٌ من أئمة اللغة والنحو المعتدِّ بكلامهم، وليس للمجيزين حجةٌ يمكن الاعتماد عليها في إجازته.

(ب): **مجيء جملة مصدَّرة بالواو بعدها**: وهذا الأسلوب أكثرُ شيوعاً مِنْ حَذْفِ (لا)، فقد ظهر استعماله منذ مطلع القرن الرابع الهجري في كتب علماء النحو واللغة، كالصولي[1]، وابن ولَّاد[2]، والسيرافي[3]، والقاضي الجرجاني[4]، والمرزباني[5]، والخطابي[6]، وابن جني[7]، والمعري[8]، وابن سيده[9]، والزمخشري[10]، والسهيلي[11]، والعكبري[12]، وغيرهم كثير.

كما شاع في أشعار المولدين، وبخاصة ابن الرومي[13].

وقد نصَّ على مَنْعِ مجيء الجملة المصدَّرة بالواو بعد (لا سِيَّما) بعضُ النحويين المتأخرين، كأبي حيان والمرادي[14]، ومعتمدهم السماع؛ إذ لم يَرِدْ بهذا الاستعمال في كلام مَنْ يحتج به.

(١) أخبار أبي تمام ١٧٢.
(٢) الانتصار ٦٥، ٢٥٢.
(٣) شرح الكتاب ٥/ ١٣٠ (طبعة دار الكتب العلمية)، وهو كذلك في المخطوط ٥/ ٢٠٨ و.
(٤) الوساطة ٤٣٤.
(٥) الموشح ٣٠١.
(٦) غريب الحديث ٢/ ٥٣٧.
(٧) انظر مثلاً: الخصائص ١/ ٣٠٩، ٣٦١، ٢/ ١٦٣، ١٨٧، ٢٥٣، ٤٠٧.
(٨) رسالة الغفران ٢٩٣.
(٩) المحكم ١/ ٣٣٣، ٦/ ٥٩٧، ٧/ ٢٤٦، ١٠/ ٣٤٦.
(١٠) الكشاف ١/ ٥٠، ٢/ ٨٠.
(١١) نتائج الفكر ٥٥، ١٥٤.
(١٢) اللباب ١/ ٨٣، ١٨٠.
(١٣) انظر مثلاً: ديوانه ١/ ٢٢٢، ٢٨٩، ٣٤٢، ٤٠٠، ٤٠١.
(١٤) شرح التسهيل ٥٥٦.

وذهب الرضي[1] إلى الجواز، ووجَّه ذلك على أن تكون (لا سِيَّمَا) بمعنى (خصوصاً)، مفعولاً مطلقاً في محل نصبٍ، مع بقاء الإعراب اللفظي على ما هو عليه من كون (سيٍّ) اسماً لـ (لا)، وذلك كقولهم في نحو: (أنا أفعل كذا أيها الرجل) أنَّ (أيُّها الرجل) في محل نصب على الاختصاص، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء مِنْ ضَمٍّ (أيُّ) ورفعِ (الرجلُ)[2]. والجملة المصدَّرة بالواو بعده في موضع النصب بالحالية.

وإلى نحوٍ من هذا وجَّه الشريف الجرجاني عبارة الإيجي في المواقف: «سِيَّما والهمُم قاصرة»[3]؛ إذ يقول: «قوله: (والهمم قاصرة) مؤولة بالظرف؛ نظراً إلى قرب وقوع الحال من ظرف الزمان، فصحَّ وقوعها صلةً لـ (ما)، وهذا من قبيل الميل إلى المعنى والإعراض عن ما يقتضيه اللفظ بظاهره، أي: انتفى حصول الشفاء والإرواء عن تلك الكتب في كل زمان لا مِثْلَ انتفائه في زمان قصور الهمم»[4].

وعلَّق البغدادي على هذا التوجيه بقوله: «وهذا لا يرضاه نحويٌّ، كيف والجملة الحالية في موضع النصب والصلةُ لا محلَّ لها؟!»[5].

وأيّاً يكن الأمر فإنَّ الجنوح إلى تأويل هذا الاستعمال -فيما يبدو- أولى من الجزم بتلحينه، وذلك لسببين:

أولاً: أنه لم ينصَّ أحدٌ من العلماء المتقدمين على تلحين هذا الاستعمال، كما في حَذْفِ (لا)، بل لم يُلَحِّنْهُ من النحويين المتأخرين المعتدِّ بكلامهم – فيما وقف عليه الباحث- سوى أبي حيان والمرادي، وعند التأمل هما واحد؛ لأنَّ المرادي في غالب أحكامه صادرٌ عن أبي حيان.

(١) شرح الكافية ١/ ٢/ ٧٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٢، والأصول ١/ ٣٦٧، والمفصل ٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٥١٢-٥١٣.

(٣) المواقف ٤. وسياق العبارة: «وإني قد طالعت ما وقع إليَّ من الكتب المصنَّفة في هذا الفنِّ، فلم أر فيها ما فيه شفاءٌ لعليل أو رَواء لغليل، سِيَّما والهممُ قاصرة... ».

(٤) شرح المواقف ١/ ٣٣.

(٥) الخزانة ٣/ ٤٤٨.

ثانياً: أنَّ ما ورد في استعمال (لا سِيَّما) من كلام العرب المحتجِّ به قليلٌ جداً، ولا يكاد يحفظ فيها إلا قول امرئ القيس:[1]:

ألا رُبَّ يومٍ لكَ مِنْهُنَّ صالحٍ ولا سِيَّما يومٍ بِدارةِ جُلْجُلِ

والحكم بتلحين هذا الاستعمال اعتماداً على عَدَمِ السماع سوف يجرنا إلى التشكيك في صِحَّةِ كلِّ استعمال خارج عن هذا البيت، بما في ذلك الاستعمالات الأخرى التي لم ينصَّ أحدٌ من العلماء على تلحينها، أو أن يكون الاحتكام في القبول والرفض -في ظل شحِّ المسموع عن العرب- إلى القياس، والقياس لا يمنع من هذا الاستعمال إذا ما أخذنا بتوجيه الرضي.

ثانياً: الاستعمالات الصَّرفية:

١- النسب إلى جمع التكسير:

قال أبو حيان: «فتقول في النسب إلى (الفرائض): فَرَضِيٌّ، وقول الناس: (فرائِضِي) و(كُتُبِيٌّ) و(قَلانِسِيٌّ) خطأ»[2].

وهذا الذي ذهب إليه نصَّ عليه سيبويه بقوله: «اعلم أنك إذا أضفت إلى جميعٍ أبداً فإنك توقعُ الإضافةَ على واحده الذي كُسِّرَ عليه»[3]. وهو قولُ جمهور النحويين[4].

ويستثنى من ذلك إذا كان اسماً لواحد على صيغة الجمع، كـ (كلاب) و(مدائن) و(أنبار)، فإنه يُنْسَبُ إليه على هيئته[5].

(١) ديوانه ٢٨.

(٢) الارتشاف٢/ ٦٢٨.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٧٨.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ١٥٠، والأصول ٣/ ٧٠، والمسائل البصريات ٢/ ٨٢٨، واللمع ٢٧٢، والمفصل ٢٦٠، والمقدمة الجزولية ٢٣٩، والفصول الخمسون ٢٥٤، والشافية ٧٢، والمقرب ٢/ ٥٥-٥٦، والتسهيل ٢٦٥.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٨، والمقتضب ٣/ ١٥٠، والأصول ٣/ ٧١، والمسائل البصريات ٢/ ٨٢٨، وأسرار العربية ٣٧٨.

وأما نحو (أنصاري) في النسب إلى (أنصار) فإنما جاز ذلك لأنه أصبح اسماً غالباً عليهم، فصار بمنزلة الأعلام[1].

واشترطوا لذلك ألَّا يكون ردُّ الجمع إلى مفرده سبباً في تغيير المعنى، فإن كان ردُّه إليه يغيِّر المعنى نُسِبَ إليه على لفظه، كما في (أعراب)، فإنه ينسب إليه بلفظ الجمع، فيقال: (أعرابيٌّ)، ولا يرد إلى (عرب)؛ لأن هذه الأخيرة تطلق على البادي والحاضر، بخلاف (أعراب) التي تطلق على أهل البوادي خاصة، فلو رُدَّ إلى مفرده لدخل في المنسوب شيئاً غير مراد[2].

وجوَّز قومٌ النسبَ إلى الجمع مطلقاً[3]، وجعله الشهاب الخفاجي مذهبَ الكوفيين[4].

ومال إلى هذا الرأي ابنُ بري؛ معللاً ذلك بأنه لا معنى لتكثير أغلاط الخاصة[5].

واحتج المجيزون بما ورد في كلام أبي علي القالي من أنَّ (دُوريّاً) منسوب إلى (دُور)[6]، كما احتجوا بنسبة (قُمْريٍّ) و(دُبْسيٍّ) إلى (قُمْرٍ) و(دُبْسٍ)، وهما جمع (قُمْريٍّ) و(دُبْسيٍّ)[7].

وردَّ أبو حيان استدلالهم بكلام القالي بأنه غلطٌ، وبأن ياء (دوريٍّ) ليست ياء النسبة، بل المضارعة لها، كياء (كرسيٍّ)، وردَّ استدلالهم الآخر بأنَّ (قُمْريّاً) و(دُبْسيّاً) منسوبان إلى (القُمْرَةِ) و(الدُّبْسَةِ)، أو أنَّ ياءهما كياء (كرسي)[8].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١٣/ ٦١، والتكملة ٢٦٩، وحواشي ابن بري وابن ظفر ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٧٩، والارتشاف ٢/ ٦٢٩. وعدَّه الحريري في درته ٥٥١ شاذّاً.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٩، وشرح السيرافي ١٣/ ٦١، وشرح الجمل للزجاجي ٢/ ٣١١، والارتشاف ٢/ ٦٢٨.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٤٦٥، والهمع ٣/ ٣٦٧.

(٤) درة الغواص ٥٥١. ويحتمل أن تكون صاحب النسبة ابن بري؛ لأن الحدود غير واضحة بين كلام الخفاجي وما نقله عن ابن بري، والذي يترجح أنها للخفاجي؛ لكون هذه النسبة غير موجودة في كلام ابن بري الذي نقله عنه من الحواشي.

(٥) حواشي ابن بري وابن ظفر ١٩٢.

(٦) الأمالي ١/ ٢٥٠.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/ ٦٢٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٦٥، والهمع ٣/ ٣٦٧.

(٨) الارتشاف ٢/ ٦٢٨. وبه ردَّ أيضاً المرادي والسيوطي.

وأجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جلسته السابعة عشرة من دورته الثانية «أنْ يُنْسَبَ إلى لَفْظِ الجمع عند الحاجة، كإرادة التمييز أو نحو ذلك»(١).

والذي يبدو -استناداً إلى قول سيبويه: «وسألته عن قولهم: (مدائني)، فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد، ومِنْ ثَمَّ قالت بنو سعد في الأبناء: (أبناوي)، كأنهم جعلوه اسم الحي»(٢)- أنه لا مانع من النسبة إلى صيغة الجمع إذا غلبت على الاسم حتى صارت كالعلم له، كما في (مدائني) و(أبناوي)، والمعيار في ذلك هو الاستعمال، وهذا المعيارُ يَصْدُقُ في نحو (فرائضي)؛ لأنَّ (فرائض) وإنْ كانت صيغتُها صيغةَ الجمع غلبتْ على هذا العِلْم المعنيِّ بالمواريث حتى صارت كالعَلَم له، ولهذا يقول الإمام الشاطبي: «ومن هنا يكون قولهم في النسب إلى الأصول (أصولي) صحيحاً في قياس العربية؛ لأنَّ لَفْظَ الجمع قد غلَبَ على اسم ذلك العِلْم حتى صار كالعَلَم له، فلا ينبغي تخطئةُ مَنْ نَسَبَ إلى الجمع فقال: (أصولي)»(٣).

٢- عدم حذف تاء التأنيث عند النسب:

قال أبو حيان: «إذا كان آخِرُ الاسم تاءَ تأنيث ونَسَبْتَ إليه حَذَفْتَها، فتقول في النسبة إلى فاطمة وعائشة: الفاطميُّ والعائشيُّ، وإنما كان كذلك لأنك لو لم تحذفها لَلَزِم في بعض الصور اجتماعُ تاءي تأنيث، ألا ترى أنك لو نَسَبْتَ مؤنثةً إلى فاطمة للزمك أن تقول: (فاطمتيَّة)؟! فلذلك حذفوا التاء. وقول الناس: (دِرْهَمٌ خليفتيٌّ) لحنٌ»(٤).

(١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ١٣٤. وينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٠٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٠.

(٣) المقاصد الشافية ٧/ ٥٨٢.

(٤) التذييل والتكميل ١٧/ ١٣٨. وينظر: الارتشاف ٢/ ٦٠٣.

وهـذا الـذي ذكـره أبـو حيـان مـن القواعـد المقـررة عنـد النحويـين[1]، يقـول أبـو سـعيد السـيرافي: «وإذا كان في آخـر الاسـم هـاء التأنيـث وَجَـبَ حَذْفُهـا، كقولنـا في النسـبة إلى البـصرة: (بـصريٌّ)، وإلى مكـة: (مكـيٌّ)، وذلـك لازمٌ لا يجـوز غـيرُه»[2].

وعلَّلَ النحويون حَذْفَها بعلتين[3]:

١- أنهـا لـو لم تحـذف لَلَـزِمَ عنـد النسـبة إلى المؤنثـة اجتـماعُ تـاءي تأنيـثٍ، فيقـال في نسـبةِ امـرأة إلى مكـة مثـلاً: (مكَّتِيَّـةٌ)، وفي النسـبة إلى امـرأة مـن البـصرة: (بصرتِيَّـة)، وهـذا لا يكـون في اسـم واحـد.

٢- أنَّ تـاء التأنيـث تُشْـبِهُ يـاءَ النسـب مـن حيـث كونهـما في بعـض الصـور يشـتركان في التفريـق بـين المفـرد والجمـع، كـما في رومـيٍّ وروم، وتمـرةٍ وتمـرٍ، فلـما صـارت تـاءُ التأنيـث كيـاء النسـب منعـوا الجمـعَ بينهـما في اسـم واحـد كـما منعـوا الجمـعَ بـين ياءيـن مشـدَّدتين فيـه.

ومـمـن نـصَّ عـلى تلحـين هـذا التركيـب ابـنُ هشـام[4]، المـرادي[5]، وابـن عقيـل[6]، والخـضري[7].

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩، ٣٦٢،٣٦١، ٣٦٧، والمقتضب ٣/ ١٥٤، والجمل للزجاجي، ٢٥٥، والتكملة ٢٦٥، والمفصل ٢٥٥، والشافية ٧٠، والتوطئة ٣٢٧، والتسهيل ٢٦١.

(٢) شرح الكتاب ١٢/ ١٨٤.

(٣) العلتان في: شرح السيرافي ١٢/ ١٨٤-١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٦.

(٤) أوضح المسالك ٤/ ٣٣٢.

(٥) توضيح المقاصد ٣/ ١٤٤٤.

(٦) المساعد ٣/ ٣٥٥.

(٧) حاشيته ٢/ ١٦٩.

ومما سبق يتبين أنَّه لا جدال في كون أبي حيان محقّاً في تلحينه لهذه النسبة التي تخالف سَنَنَ العرب، ولم يسار فيها أحدٌ من النحويين المعتدِّ بكلامهم فيما وقف عليه الباحث[1].

٣- كسر لام (تَعالَيْ):

قال أبو حيان في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾[2]: «قرأ الحسن (تعالُوا) بضم اللام، قال أبو الفتح[3]: وَجْهُها أنَّ لام الفعل من (تعاليت) حُذِفَتْ تخفيفاً، وضُمَّت اللام التي هي عَيْنُ الفعل لوقوع واو الجمع بعدها، ونظَّر[4] الزمخشريُّ حَذْفَ لام الكلمة هنا بحذفها في قولهم: (ما باليتُ به بالةً، وأصله (بالِيَةٌ)، كـ (عافية)، وكمذهب الكسائي في (آية) أنَّ أصلها (آيِيَة)[5]، فحُذِفتِ اللام، قال: ومنه قول أهل مكة: (تعالِي)، بكسر اللام، وفي شعر الحمداني:

. . . . . تَعالَيْ أُقاسِمْكِ الهُمُومَ تَعالِي[6]

والوجهُ فَتْحُ اللام. انتهى.

---

(١) الغريب أنَّ الصفدي في مقدمته للوافي بالوفيات ١/ ٤٢ جعل هذا اللحن الفاحش قياساً في النسب إلى (فَعيلة)، يقول: «وإذا نسبت إلى المؤنث ولم يكن على هذا الوزن [يعني وزن فُعَيْلَة] حذفتَ التاء أين وقعت، فتقول: طلحيٌّ، ومكّيٌّ، وبصريٌّ، وعجوزيٌّ، وسفرجليٌّ نسبة إلى طلحة ومكة والبصرة وعجوزة وسفرجلة، اللهم إلا ما كان على وزن فَعِيلَة، بفتح الفاء، فتقول: درهم خليفتِيٌّ، نسبة إلى الخليفة». وهذا وهمٌ من الصفدي ولا شك.

(٢) النساء ٦١.

(٣) المحتسب ١/ ١٩١.

(٤) في البحر (ولظهر)، وهو تحريف، والتصويب من طبعة التركي ٩/ ٤٦٣.

(٥) في البحر: (أيلة)، وهو تحريف، وفي طبعة التركي ضبطت بالهمز وبفتح الياء الأولى (أيَية)، وهو خطأ، والصواب -على رأي الكسائي- بالمد وبكسر الياء الأولى، على وزن (فاعلة)، وأما بالمد وفتح الياء فهو رأي الجمهور. انظر: شرح السيرافي (طبعة دار الكتب العلمية) ٥/ ٣١٨، والممتع الكبير ٣٦٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٨.

(٦) عجز بيت صدره: أيَا جارتا ما أنْصَفَ الدَّهْرُ بيننا. انظر ديوان أبي فراس ٢٤٦.

وقولُ الزمخشري: (قول أهل مكة: تعالِي): يَحْتَمِلُ أن تكون عربيَّةً قديمة، ويَحْتَمِلُ أن يكون ذلك ممَّا غَيَّرَتْه عن وجهه العربي، فلا يكون عربيّاً. وأمَّا قوله: (في شعر الحمداني) فقد صرَّح بعضهم بأنه أبو فراس، وطالعتُ ديوانه، جَمْعَ الحسين بن خالويه فلم أجد ذلك فيه[1]، وبنو حمدان كثيرون، وفيهم عِدَّةٌ من الشعراء، وعلى تقدير ذلك في شعرهم لا حُجَّةَ فيه؛ لأنه لا يُسْتَشْهَدُ بكلام المولدين»[2].

وقد حكم ابن هشام أيضاً على هذه اللفظة باللحن، يقول: «والعامة تقول: (تعالِي) بكسر اللام، وعليه قولُ بعضِ المحدثين:

تَعالَيْ أُقاسِمْكِ الهُمُومَ تَعالِي ....

والصواب الفتحُ، كما يقال: (اخْشَي) و(اسْعَي)»[3].

وخالف في ذلك الشهاب الخفاجي؛ مخطِّئاً ابنَ هشام في تلحينه؛ ومحتجّاً بتوجيه ابن جني السالف لقراءة (تعالُوا) بضم اللام التي يرى الشهاب أنه ما دام قد قُرِئ بها فقد انقطع النزاع، ولا عِبْرَةَ لتلحين ابن هشام، فتكون لغة (تعالِي) بكسر اللام ممَّا حُذِفَتْ لامه تخفيفاً، ثم كُسِرتِ اللام التي هي عَيْنُ الفعل لتناسب الياء، وعلى هذا تكون لغة فصيحة، ولا سيَّما أنَّ أبا فراس قد استعملها، وهو من الفصحاء الذين يُسْتَأنَسُ بقولهم، ويُعْتَدُّ به كما يُعْتَدُّ بروايتهم[4].

(١) هو كما قال، فقد أشار محقق الديوان إلى أن هذا البيت قد سقط من نسخة ابن خالويه.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٦٨٩.

(٣) شرح شذور الذهب ٤٦.

(٤) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٣/ ١٤٩-١٥٠. وينظر له أيضاً: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ١٠٥.

كما خالف في ذلك البغداديُّ[1] الذي اعترض كلامَ ابن هشام، واصفاً إياه بأنه غير جيد، لا سيما أنَّ ابن جني قد وجَّهه في المحتسب، ثم خلص إلى أنَّ (تعالي) تستعمل على وجهين:

أحدهما، وهو الفصيح: أن تحذف الياء التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين، فتبقى اللام قَبْلَها على فَتْحِها؛ لأنَّ المحذوف لِعلَةٍ كالثابت.

والثاني: أنْ تُحْذَفَ ابتداءً للتخفيف نِسْياً منسيّاً، فيبقى ما قَبْلَها آخِرَ الكلمة، فتُحَرَّك بحركةٍ تجانس الضميرَ المتصل بها، وبها قرئ في الشواذ، وعليه قول أبي فراس.

والمتأمل في كلام البغدادي يجده متردِّداً في الحكم بفصاحة هذا الاستعمال، فهو وإن كان اعترض ابن هشام في تلحينه، إلا أنه في قِسْمَته الأخيرة قد فرَّق بين الاستعمالين، وجَعَلَ فَتْحَ اللام هو الفصيح، ومقتضى هذا أنَّ كَسْرَ اللام غيرُ فصيح.

وأجاز ذلك أيضاً الزبيدي في تاج العروس؛ إذ يقول: «وربَّما ضُمَّت اللام مع جَمْع المذكر السالم وكُسِرَتْ مع المؤنَّثة، وبه قرأ الحسنُ البصري: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا﴾[2] لمجانسة الواو»[3].

ولا يبدو هذا الاستعمال فصيحاً بالرغم من تصويب هؤلاء العلماء له؛ إذ لم يَرِدْ في كلام عربي فصيح، كما لم يَشِعْ استعماله عند المولدين الفصحاء؛ اللهم إلا في هذا البيت اليتيم لأبي فراس، والذي يمكن أن يكون قد لجأ فيه إلى كسر الهمزة

(١) شرح أبيات المغني ٦/ ٢٤٠.
(٢) آل عمران ٦٤.
(٣) تاج العروس ٣٩/ ٨٩-٩٠ (علو).

فراراً من تغيُّر حرف الروي إنْ هو فَتَحَها[1]، بدليل أنَّ الرواية جاءت بفتحها في (تعالي) التي قبلها؛ لأنَّ القافية لم تُلْجِئْهُ لكسرها.

وأما استشهادهم بالقراءة الشاذة (تعالُوا) بضم اللام فليس دليلاً قاطعاً في المسألة؛ لأنَّ القراءة وردت على ضمِّ لام (تعالوا)، وليس على كَسْرِ لام (تعالي)، وتصويبُ كَسْرِ لام (تعالي) إنما هو بقياسها على لام (تعالوا)، ولو كانت القراءة وردت بكسر لام (تعالي) لكانت فيصلاً في النزاع، هذا مع أنَّ الدمياطي[2] قد أشار إلى ورود قراءة بكسرِ اللام في (فتعالين) في قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾، وهو وهمٌ منه في ما يظهر؛ إذ لم يشر إلى هذه القراءة أحدٌ قبله، ولعله خَلَطَ بينها وبين قراءة (تعالوا) بضم اللام التي يوردها المخالفون دليلاً على تفصيح استعمال كَسْرِ لام (تعالي)، فظنَّ القراءة المعنيَّةَ بكسر لام (تعالي).

(١) إذا فتحت اللام صارت الياء هي الروي؛ لأنها حرف لين لا مد، وأما إذا كسرت اللام فالياء حرف مد، والروي هو اللام.

(٢) براعة التأليف في توضيح بعض خفيِّ الإعراب والتصريف ٣٤.

الخاتمة

توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدد من النتائج المهمة التي تخدم هدف الدراسة، وهي:

١- اعتمد أبو حيان في حكمه بردِّ الاستعمالات على المسموع من كلام العرب، فما لم يوافق المسموع فهو مردودٌ عنده حتى لو وافق القياس.

٢- ظهر أبو حيان شديد الحرص في ألَّا يُدْخِلَ في كلام العرب ما ليس منه، وهذا الحرص أدَّى به أحياناً إلى أنْ يُخْرِجَ من كلام العرب ما هو منه.

٣- بعضُ الاستعمالات التي ذكر أبو حيان أنه لا يوجد لها شواهد من الكلام الفصيح تبيَّن أنَّ لها شواهدَ فصيحة لم يَقِفْ عليها أبو حيان، وهذا يعني أنَّ حُكْمَهُ بردِّها كان مجانباً الصواب.

٤- اختلفت بعضُ أحكام أبي حيان بين كتبه، فحَكَمَ على بعضِ الاستعمالات باللحن في كتاب، وحَكَمَ عليها بالفصاحة في كتاب آخر.

٥- بعضُ الاستعمالات التي ردَّها أبو حيان سَبَقَهُ إلى ذلك علماءُ آخرون، وبعضها يغلِبُ على الظن أنَّه أوَّلُ مَنْ حَكَمَ بردِّها ثم تبعه فيها علماء آخرون، وبعضها يغلِب على الظن انفرادُه بردِّها.

٦- تنوَّعت عباراتُ أبي حيان في التعبير عن الردِّ، فمرَّة يُعَبِّرُ باللحن، ومرَّة بالخطأ، ومرة بعدم الفصاحة، وأحياناً يُعَبِّرُ عن ذلك ضِمْناً بوصف القائل بأنه من المولَّدين.

٧- تنوَّعتْ أحكامُ ردِّ الاستعمالات عند أبي حيان بين ردٍّ للاستعمالات النحوية، وردٍّ للاستعمالات الصرفية.

٨- عبَّر أبو حيان في أحكامه باللحن في الغالب بصيغة الجزم، وعبَّر في بعضها بصيغةٍ فيها احتمالٌ أو تعليقٌ بورود السماع.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

- **أحكام القرآن** لابن العربي، راجع أصوله، وخرَّج أحاديثه، وعلَّق عليها محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. دون تأريخ أو رقم طبعة.
- **أخبار أبي تمام**. تأليف أبي بكر محمد بن يحيى الصولي، حققه وعلَّق عليه خليل محمود عساكر، ومحمد عبده عزام، ونظير الإسلام الهندي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- **أدب الكاتب**. تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- **أزهار الرياض في أخبار عياض**. تأليف شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، الرباط، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء**. تأليف شهاب الدين القرافي، تحقيق الدكتور طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **أسرار العربية**، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. دون تأريخ أو رقم طبعة.

- **الأشباه والنظائر في النحو**، للإمام جلال الدين السيوطي. تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٤.
- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **الأغاني**، لأبي الفرج، علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
- **الإقناع في القراءات السبع**. تأليف أبي جعفر، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، ابن الباذش، حققه وقدَّم له الدكتور عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- **الأمالي**. تأليف أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون رقم طبعة أو تاريخ.
- **أمالي ابن الحاجب**، لأبي عمرو، عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمَّار، عمَّان، الأردن، ودار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- **أمالي ابن الشجري**. تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **الأمثال**. تأليف الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وعلَّق عليه وقدَّم له الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لابن ولاد. دراسة وتحقيق الدكتور زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي**. تأليف ناصر الدين، أبي الخير، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت. دون رقم طبعة أو تأريخ.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت. دون تأريخ أو رقم طبعة.
- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط ١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- **بحر العوَّام فيما أصاب فيه العوَام**، لابن الحنبلي، الإمام العلامة المحقق المدقق رضي الدين، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلي، دراسة وتحقيق الدكتور شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.
- **البحر المحيط في التفسير**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، طبعة جديدة بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. دون رقم طبعة.
- **البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم**، لأبي حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ومركز هجر

للبحوث والدراسات الإسلامية (الدكتور عبد السند حسن يمامة)، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥.

- **براعة التأليف في توضيح بعض خفي الإعراب والتصريف**. تأليف محمد بن أحمد بن جعفر القاضي الدمياطي، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **البيان والتبيين**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد محمد مرتضى الزبيدي. تحقيق مجموعة من المحققين، طبعة وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، طبع المجلد الأول سنة ١٣٨٥هـ، والمجلد الأخير ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. ألَّفه أبو حيان الأندلسي، حقَّقه الدكتور حسن هنداوي، من منشورات دار القلم، دمشق، ومنشورات دار كنوز أشبيليا، ط ١، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك. حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، لصلاح الدين، خليل بن أيبك الصفدي. حققه وعلَّق عليه وصنع فهارسه السيد الشرقاوي، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**. تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **التعليقات والنوادر، عن أبي علي**، هارون بن زكريا الهجري، دراسة ومختارات، ترتيب حمد الجاسر، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**. تأليف أبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطابع الحسني، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل**.
- **تفسير الطبري**، جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن**.
- **التكملة**، لأبي علي الفارسي. تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**، لأبي الفتح بن جني. حققه وقدم له أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، راجعه الدكتور مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.
- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**. صنفه إمام العربية أبو الفتح عثمان بن جني، حققه أ.د حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**. تأليف أبي محمد، عبد الله بن بري

المصري، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي، مراجعة على النجدي ناصف، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ١، ١٩٨٠م.

- **تهذيب الأسماء واللغات**، للعلامة الفقيه الحافظ، أبي زكريا، محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون رقم طبعة أو تأريخ.
- **تهذيب إصلاح المنطق**. صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **تهذيب التهذيب**. تصنيف الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، طُبع باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق ومراجعة عدد من العلماء، الدار المصرية للتأليف والنشر، ١٣٨٤-١٣٩٦هـ/ ١٩٦٤-١٩٧٦م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي المعروف بابن أم قاسم. شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **التوطئة**، لأبي علي الشلوبين. دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوَّع، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**. تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **الجرح والتعديل**. تأليف الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبي محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، ط ١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

- **الجمل في النحو**. صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٢م.
- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر، محمد بن الحسن بن دريد. حققه وقدَّم له الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٧م.
- **حاشية الشهاب**، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر بيروت، دون رقم طبعة أو تأريخ.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، لأبي عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي/ دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، دون رقم طبعة أو تأريخ.
- **حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري**. دراسة وتحقيق الدكتور أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط ٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **الخصائص**. صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ٣، ١٤٠٦/ ١٤٠٨هـ ١٩٨٦/ ١٩٨٨م.
- **دراسات في اللغة**، للدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١م.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ.

- **درَّة الغـواص**، للقاسـم بـن عـلي بـن محمـد الحريـري، شرحهـا وحواشـيها وتكملتهـا، تحقيـق وتعليـق عبـد الحفيـظ فرغـلي عـلي القـرني، دار الجيـل، بـيروت، مكتبـة الـتراث الإسـلامي، القاهـرة، طـ ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- **ديـوان الأعشـى**. شرح د. يوسـف شـكري فرحـات، دار الجيـل، بـيروت، طـ ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **ديـوان امـرئ القيـس**. حققـه وبوَّبـه وشرحـه وضبـط بالشـكل أبياتـه حنَّـا الفاخـوري، دار الجيـل، بـيروت، طـ ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **ديـوان حسـان بـن ثابـت**. حققـه وعلـق عليـه الدكتـور وليـد عرفـات، دار صـادر، بـيروت، ٢٠٠٦م.
- **ديـوان ابـن الدمينـة**. صنعـة أبي العبـاس ثعلـب، ومحمـد بـن حبيـب، تحقيـق أحمـد راتـب النفـاخ، مكتبـة دار العروبـة، ١٣٧٩هـ.
- **ديـوان ابـن الرومـي**، أبي الحسـن، عـلي بـن العبـاس بـن جريـح. تحقيـق الدكتـور حسـين نصـار، مطبعـة دار الكتـب والوثائـق القوميـة بالقاهـرة، طـ ٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **ديـوان الشـماخ بـن ضرار الذبيـاني**. حققـه وشرحـه صـلاح الديـن الهـادي، دار المعـارف بمـصر، ١٩٦٨م.
- **ديـوان عـلي بـن الحسـن الكاتـب**، الملقـب بـصر در بـن صر بعـر، مطبعـة المكتبـة الوطنيـة، القاهـرة، ١٩٩٥م.
- **ديـوان عـدي بـن زيـد العبـادي**. حققـه وجمعـه محمـد جبـار المعيبـد، شركـة دار الجمهوريـة للنـشر والطبـع، بغـداد، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- **ديـوان أبي فـراس الحمـداني عـلى روايـة ابـن خالويـه وروايـات أخـر**. حققـه وشرحـه الدكتـور محمـد التونجـي، منشـورات المستشـارية الثقافيـة للجمهوريـة الإسـلامية الإيرانية بدمشـق، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**. دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، مطبعة المعارف، بغداد، ط ١، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- **ديوان المسيَّب بن علس**. جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الآداب، طـ ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- **رسائل الجاحظ**. بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- **رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري**، ومعها نصٌّ محقق من رسالة ابن القارح. تحقيق وشرح الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، ط ٩.
- **سفر السعادة وسفير الإفادة**. تأليف الإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي، قدَّم له الدكتور شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكبري الحنبلي الدمشقي. أشرف على تصحيحه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلَّق عليه محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت. ط ١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩م.
- **شرح أبيات سيبويه**. تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، سورية، ط ١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠١٠م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**. صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، طـ١، ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٠م.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي. تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور (الشرح الكبير). تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح. دون تأريخ أو رقم طبعة.
- **شرح ديوان الحماسة**، للشيخ أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، الشهير بالخطيب. عالم الكتب، بيروت. دون رقم طبعة أو تأريخ.
- **شرح ديوان الحماسة**، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي. نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- **شرح ديوان صريع الغواني**، مسلم بن الوليد الأنصاري. عني بتحقيقه والتعليق عليه الدكتور سامي الدهان، دار المعارف، ط ٣.
- **شرح ديوان المتنبي**. وضعه عبد الرحمن البرقوقي، الناشرون دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٣م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ**، لجمال الدين، محمد بن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- **شرح القصائد التسع المشهورات**. صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط ٥، ١٩٩٣م.

- **شرح القصائد العشر**. تأليف أبي زكريا، يحيى بن علي الشيباني، المعروف بالخطيب التبريزي، حقق أصوله، وضبط غرائبه، وعلَّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر، دون رقم طبعة ولا تأريخ.
- **شرح الكافية الشافية**. تأليف جمال الدين محمد بن مالك، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، طبع دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط ٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي. تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **شرح كتاب سيبويه**، المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب. تأليف أبي الحسن، علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خروف، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، دون رقم طبعة أو تأريخ.
- **شرح اللمع**. صنفه ابن برهان العكبري، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، حققه الدكتور فائز فارس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث العربي، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش. صُحح وعلق عليه حواشي بمعرفة مشيخة الأزهر المعمر، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية. دون تعيين الطبعة أو تأريخها.
- **شرح مقامات الحريري**، لأبي العباس، أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، لمصنفها جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **شرح المقدمة المحسبة**، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ. تحقيق خالد عبد الكريم، ط ١، الكويت، ١٩٧٧م.
- **شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي**. تأليف السيد الشريف، علي بن محمد الجرجاني، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **شرح الواحدي لديوان المتنبي**. ضبطه وشرحه وقدَّم له وعلَّق عليه وخرَّج شواهده د. ياسين الأيوبي ود. قصي الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **شعر الأحوص الأنصاري**. جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدَّم له الدكتور شوقي ضيف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **شعر زهير بن أبي سلمى**. صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق د فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدي**. جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ط ١، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- **الشعر**، أو شرح الأبيات المشكلة لأبي علي الفارسي. تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**. تأليف شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، قدم له وصححه ووثَّق نصوصه وشرح غريبه

الدكتور محمد كشاش، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- **صحيح البخاري**، للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **صحيح مسلم بشرح النووي**، المطبعة المصرية بالأزهر، ط ١، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين أبي نصر، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي. تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- **العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء)**. تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصغَّاني، بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.
- **عيون الأخبار**. تأليف أبي محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق لجنة بدار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط ٢، ١٩٩٦م.
- **الغرة في شرح اللمع من أول باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)**، لأبي محمد، سعيد بن المبارك بن الدهان، مع دراسة لفكره النحوي. دراسة وتحقيق الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- **غريب الحديث**، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي. تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد الأعرابي المقلب بالأسود الغندجاني. حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- **الفصول الخمسون**، لابن معطي، زين الدين أبي الحسين، يحيى بن عبد المعطي المغربي. تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تأريخ أو رقم طبعة.
- **فوات الوفيات والذيل عليها**. تأليف محمد بن شاكر الكتبي. تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر. بيروت، ١٩٧٣م.
- **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، جمعاً ودراسةً وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**. تأليف ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي. تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- **الكامل**، تأليف الإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد. حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **كتاب سيبويه**، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٣م.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ويليه الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان. دون تأريخ أو رقم طبعة.
- **الكناش في فني النحو والصرف**، للملك المؤيد، عماد الدين، أبي الفداء، إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، الشهير بصاحب حماة، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- **اللامات**، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبدالإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث العربي، نشر دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **اللباب في علم الإعراب**، للإسفراييني. حققه الدكتور شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- **اللباب في علوم الكتاب**. تأليف الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي أحمد معوَّض بمشاركة آخرَين.
- **لحن العوام**. تأليف أبي بكر، محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ط ٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **لسان العرب**، للإمام العلامة أبي الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري. دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **اللمع في العربية**. تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حاتم المؤمن، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط ٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني. حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- **مجموع أشعار العرب**، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه. اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد

البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت. دون تأريخ أو رقم طبعة.

- **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً**. أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، للقاضي أبي محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيده. الدكتور عبد الفتاح السيد سليم والدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **المحلى (وجوه النصب)**. صنفه أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **المدخل إلى تقويم اللسان**، لابن هشام اللخمي. تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **المرتجل في شرح الجمل**، لابن الخشاب. تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي. تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- **المسائل الحلبيات**. صنعة أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، شرحٌ منقَّحٌ مصفًّى للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، بتحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**. تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي. طبعة وزارة المعارف العمومية، طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، ط ٥، ١٩٢٢م.
- **معالم السنن**، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي. طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب، ط ١، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م.
- **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط. تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **معاني القرآن**. تأليف أبي زكريا، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج أبي إسحاق، إبراهيم بن السري. شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **معجم الشعراء**. تأليف الإمام العلامة أبي عبيد الله، محمد بن عمران المرزباني، عن المجلد الوحيد بتهذيب المستشرق الدكتور سالم الكرنكوي، عنيت بنشره للطبعة الأولى مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**. تأليف الإمام شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- **معجم القراءات**. تأليف الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري. تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**. تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م
- **المفضليات**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٦، دار المعارف، دون تاريخ طبع
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق عدد من الباحثين بمركز إحياء التراث الإسلامي، وعدد من أساتذة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**. صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- **المقدمة الجزولية في النحو**. تصنيف أبي موسى، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **المقرب**. تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- **الملخص في ضبط قوانين العربية**، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر بن أبي الربيع الإشبيلي. تحقيق ودراسة الدكتور علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **الممتع الكبير في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان الأندلسي، أثير الدين، محمد بن يوسف، تحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، والأستاذ الدكتور علي محمد السوداني، والأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، ط ١، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.
- **المواقف في علم الكلام**. تأليف عضد الدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت، دون رقم طبعة ولا تأريخ.
- **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**. تأليف أبي الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق الدكتور رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**. تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقّري التلمساني، حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي ببيروت والمكتبة الإسلامية. دون تأريخ أو رقم طبعة.
- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **الوافي بالوفيات**. تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **الوحشيات**، وهو الحماسة الصغرى، لأبي تمام، حبيب بن أوس الطائي، علق عليه وحققه عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه أحمد شاكر، دار المعارف ط ٣.
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني. تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- **أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان الأندلسي**، دراسة تطبيقية على تفسير البحر المحيط، للدكتور عبد الصبور فخري، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الثامن، بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٩م.
- **الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط**، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، إعداد الطالب: عبد العزيز بن علي بن مطلك الدليمي، كلية الآداب بجامعة بغداد، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **المحصل في شرح المفصل**، لأبي محمد، القاسم بن أحمد بن الموفق بن علم الدين اللورقي المعروف بالأندلسي، من باب التحذير إلى نهاية باب خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)، دراسة وتحقيقاً، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة والنحو والصرف، إعداد الطالب: عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى.
- **منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مع تحقيق فصلٍ منه، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، إعداد الطالب: مزيد إسماعيل نعيم، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

ثالثاً: المخطوطات:

- **شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي**، (الأجزاء ١-٥)، نسخة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأرقام (١٢٩٦-١٣٠٠)، مصورة عن نسخة دار الكتب والوثائق القومية، مصر، رقم (١٣٧ نحو).